مجلة أكاديمية شمال
أوروبا المحكمة للدراسات
والبحوث التربوية والإنسانية
ـ الدنمارك
العدد ـ 20
13/07/2023

اتفاقيات أوسلو وحراك فلسطينيي الشتات: حضور (الهامش) وغياب (المركز)

The Oslo Accords and Palestinian Diaspora Activism: The Presence of the [Periphery] and the Absence of the [Center]

إعداد

أ.م.د. أديب زيادة
أستاذ مساعد في العلاقات الدولية
قسم الشؤون الدولية / كلية الآداب والعلوم
جامعة قطر
abader@qu.edu.qa

المستخلص

أثّرت اتفاقيات أوسلو على الحالة الفلسطينية عامة وبالأخص فلسطينيي الشتات الذين غدوا مهمشين وبلا صوت في صناعة القرار الفلسطيني، كما غدت عودتهم إلى وطنهم مجرد قضية على أجندة مفاوضات الوضع الدائم التي لم تبدأ منذ توقيع الاتفاقيات في العام ١٩٩٣م. تفترض الورقة أن الحراك في أوساط الشتات الفلسطيني عقب تلك الاتفاقيات تأثر بشكل ملموس كمّاً ونوعاً بسبب فشلها في معالجة مظالم الشتات الفلسطيني وعلى رأسها حق العودة للاجئين وما ترتب على ذلك من انتقال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الداخل وتخليها عن دورها إزاءهم، وذلك في عملية ملء تلقائي للفراغ الذي أحدثته تلك التغيرات. في هذا السياق تمت مناقشة الحراك الفلسطيني في الشتات من حيث بنيته والتحديات التي تواجهه وطبيعة الاستجابة المقابلة والتي تمثلت في العمل الجمعي وعمليات التعبئة والتأطير على صعد عدة اجتماعياً، وثقافياً، وإعلامياً، وسياسياً. مستفيدة من مقاربة المركز والمحيط، وبعض الأدوات التي توفرها نظرية الحركات الاجتماعية تناقش الورقة موضوعها وفق نظرة كلية بالاعتماد على مقابلات نوعية مع مجموعة من المسؤولين في أوساط النخبة الفلسطينية الموزعة في الشتات، وبعض الأدبيات ذات العلاقة. خلصت الورقة إلى صدقية فرضيتها مع جملة من الاستنتاجات التي تدفع باتجاه الاستفادة من جملة الفرص المتشكلة جراء هذه الحالة. إزاء ذلك يبدو خيار بناء المرجعيات الوطنية التي من شأنها قيادة الحراك الفلسطيني في الشتات وتحقيق غاياته أساسياً، ولكن على قاعدة مقاربة البناء من أسفل إلى أعلى.

الكلمات المفتاحية

الشتات الفلسطيني، الحراك، اتفاقيات أوسلو، حق العودة، منظمة التحرير الفلسطينية، التهميش، المرجعيات الوطنية

Abstract

The Oslo Accords affected the Palestinian situation, particularly the Palestinians of the diaspora, who have become marginalized and excluded in the Palestinian decision-making. However, the right of return to their homeland has become merely an issue on the agenda of the permanent status negotiations that have not started since the signing of the agreements in 1993. The paper hypothesizes that the Oslo Accords and the subsequent transfer of the PLO leadership to the interior have had a tangible impact on the activism among the Palestinian diaspora in terms of quantity and quality. This impact has been a result of the failure in addressing the grievances of the Palestinian diaspora who have automatically filled the subsequent vacuum. In this context, the Palestinian activism in the diaspora was discussed in terms of its structure, the challenges it faces, and the nature of the corresponding response. These are manifested in collective actions accompanied by processes of framing and mobilization at various social, cultural, media, and political levels. By utilizing the center-periphery model and tools provided by the theory of social movements, the paper analyzes its subject holistically (at a macro level), based on qualitative interviews with a group of officials among the Palestinian elite distributed in the diaspora, along with relevant literature. The paper concludes the validity of its hypothesis with several findings that emphasize the need to capitalize on the opportunities that have emerged as a result of this situation. Consequently, the option of building national references, leading Palestinian activism in the diaspora and achieving its goals, appears essential, but it should be approached from a bottom-up perspective, rather than the other way around.

Key words
The Palestinian diaspora, activism, the Oslo Accords, the right of return, the Palestine Liberation Organization, marginalization, national references

مقدمة

شكلت اتفاقيات أوسلو علامة بارزة في الصراع العربي الإسرائيلي إذ لم يكن تأثيرها على العلاقة الاستراتيجية بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي داخل فلسطين فحسب، بل أثر أيضًا بشكل كبير على الفلسطينيين في الشتات، مما جعلهم يشعرون بالتهميش والاستبعاد من عملية صنع القرار التي تقودها منظمة التحرير الفلسطينية. هذه الاتفاقات، التي تم التوقيع عليها بين الأخيرة وحكومة إسرائيل في عام 1993، وأنشأت فيما بعد السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تركت قضايا ذات أهمية عالية دون حل، لا سيما موضوعي حق عودة اللاجئين الفلسطينيين والقدس، بالإضافة إلى قضايا أخرى دعيت في بقضايا الوضع الدائم. كان ينبغي أن تنتهي السلطة الوطنية الفلسطينية – وفقًا للاتفاق – بدولة فلسطينية كاملة مع نهاية الفترة الانتقالية في العام 1999. ومع ذلك – بعد حوالي ثلاثين عامًا – لم يتم إنشاء الدولة الفلسطينية كما لم يزل الاحتلال، بل على العكس تماماً زادت المستوطنات اليهودية، وتصاعدت الاعتداءات الإسرائيلية، وأصبح الوعد بحل الدولتين حلما بعيد المنال فضلاً عن كون عودة اللاجئين إلى بيوتهم لم تعد مسألة مطروحة ولو في إطار الجدل بين فريقي أوسلو.

تصريحات المسؤولين الفلسطينيين ابتداء من الرئيس الراحل عرفات حول تفهمه ليهودية دولة إسرائيل واستعداده لتسوية ما في قضيتهم (عتيق، 2004) لم تكن الوحيدة التي أكدت للاجئين في الشتات أن قضيتهم في خطر وأن عليهم أن يأخذوا زمام المبادرة للدفاع عنها. فالرئيس عباس أكد هو الآخر أنه لا يريد "إغراق إسرائيل بخمسة ملايين لاجئ فلسطيني" بقدر ما يريد فقط طرح قضيتهم على الطاولة للوصول الى تسوية ما أيضاً (وكالات، 2014). وكما هو وارد على ألسنة المسؤولين هو أيضاً مدوّن في الوثائق الرسمية التي منها تلك التي تحدثت عن تأكيد قطعه صائب عريقات لوزير خارجية بلجيكا حول عدم إشراك اللاجئين في الشتات بأي استفتاء على أي تسوية دائمة تشمل قضايا الوضع الدائم (Aljazeera Investigations, 2004). هذه وغيرها الكثير من المؤشرات لم تدع مجالاً للشك عند لاجئي الشتات بأنهم أمام قضية يراد الالتفاف عليها وتهميشها وهو ما دفعهم الى عدم ترك قضيتهم عرضة للضياع.

تفترض هذه الورقة أن الحراك في أوساط الشتات الفلسطيني ما بعد اتفاقيات أوسلو تأثر بشكل ملموس بسبب فشل تلك الاتفاقيات في معالجة مظالم الشتات الفلسطيني وعلى رأسها حق العودة للاجئين وانتقال منظمة التحرير الفلسطينية إلى الداخل وتخليها عن دورها إزاءهم، في محاولة من الشتات للتعويض عن الفراغ الذي أحدثه هذا الفشل وما أعقبه من إعادة تموضع للمنظمة. كما ان التخلي الذي تبديه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في ملف العودة واللاجئين – وعلى الرغم من كونه معضلة – يشكّل في الوقت ذاته فرصة يمكن لمؤسسات العمل في الشتات الفلسطيني أن تلتقطها من أجل تعزيز حضورها وانتزاع حقها في الانتخاب والتمثيل. وستكون هذه الفرضية قيد التحقيق في هذه الورقة، باستخدام مجموعة من الأدوات أبرزها المقابلات النوعية مع عينة من ممثلي منظمات الشتات، بالإضافة إلى جمع البيانات من الأدبيات المتعددة والمواقع الإلكترونية. ستخضع كل تلك البيانات للتحليل من أجل تحديد مواضيع وأنماط واتجاهات هذا الحراك، واستكشاف مدى ما يمثله ذلك من معارضة لنتائج اتفاقيات أوسلو وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك للسياسات الاستعمارية الإسرائيلية.

تكمن أهمية هذه المقالة في إلقائها الضوء على تأثير أوسلو على حراك فلسطينيي الشتات وديناميات توزيع القوة بين الشتات المهمش ومركز صناعة القرار والآليات التي لجأ إليها الأول في تفعيل دوره واستعادة مكانته. كما تسهم في الفهم الأكاديمي للشتات الفلسطيني وعلاقته بحركة التحرير الفلسطينية الأوسع، الأمر الذي له آثار مهمة على صانعي السياسات والناشطين الذين يعملون من أجل حل يضمنون فيه حقوقهم الشرعية. في هذا السياق، تصف الدراسة وتحلل حالة الشتات الفلسطيني والعمل المؤسسي الذي يشكل عماد حراكه، وتقف على سمات ذلك وتحدياته والفرص المتاحة أمامه والآليات المقترحة للنهوض به بما يتنافى وحالة العجز المفروضة أمام الملفات الوطنية المعقدة، لا سيما وان معظم الكتابات التي تناولت هذا الموضوع تناولته من زوايا ضيقة بينما حرصت هذه الورقة على نقاش الموضوع بمستوى أكثر رحابة وعمقاً.

جدلية العلاقة بين المركز والهامش

نظرياً فالعلاقة الجدلية الدائمة بين الوطن – المركز– والفلسطينيين في الشتات – الذين يعيشون في المحيط او الهامش – بما يحمله الأول من معاني ودلالات تشمل الشرعية والجاذبية والمسؤولية ورعاية المصالح والتمثيل، وبما يختزنه الثاني من دوران في فلك الأول وتعامل معه وتبعية له واسترشاد به وانشداد إليه، تدفع الى تقليب أوجه هذه العلاقة بما يخدم تحليلنا لطبيعة الحراك (activism) في الشتات (diaspora). في هذا السياق فإن الإطار النظري الذي نتناول فيه علاقة الوطن الفلسطيني والقيادة الفلسطينية من جانب والشتات الفلسطيني من جانب آخر مستمد من مقاربة المركز والهامش (periphery and center) والتي يمكن سحبها على الأطراف على الساحة الفلسطينية باعتبارها إطاراً يمكن في سياقه دراسة علاقات القوة بين المجموعات المهيمنة والمهمشة، والطرق التي تشكل بها هذه الديناميكيات الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (Pocock & Jones ,2017). صحيح ان هذه النظرية غالباً ما يتم توظيفها لفهم علاقات القوة الدولية والإقليمية وحتى الفدرالية الا ان ذات المنطق الذي يتيح لمن يتموقع في المركز توظيف موارده وامكاناته لضمان تفوقه في تحقيق مصالحه ورؤاه وتقرير طبيعة مخرجات سياساته إزاء الهامش لضمان تبعيته وخضوعه (Stepan, 1999: 19-34) هو ذاته الذي يفسر علاقات التجاذب والتنافر بين المركز في حالتنا محط النقاش والهامش في الشتات.

فالمركز ممثلاً في الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية من جانب وبالوطن المسلوب من حيث الانتماء الروحي والمادي من جانب آخر يعكس المدى الذي يمكن ان تصل اليه لغة التواصل مع الهامش أو المحيط ممثلاً بالفلسطينيين الموزعين في عموم الأرض والمرتبطين عضوياً بالمركز بشقيه الوطن والقيادة. في الوقت الذي يتآكل فيه المركز– الوطن بفعل الاحتلال عبر المصادرة والاستيطان وضم الأراضي وتغيير المعالم والمنع من ممارسة الحقوق السياسية الاصيلة كما يتعذر العيش فيه والعودة إليه في الزمان والمكان الذي يراه الشتات – الهامش – مناسباً فإن هذا الهامش بالضرورة سيضطلع بمسؤولياته في الدفاع عن المركز بكل السبل المتاحة وتعزيز قوته في التأثير على مسار الأحداث، وهو ما يدفع الفلسطينيين في الشتات إلى بذل جهودهم تفاعلاً مع المركز لا سيما في المحطات التي يبدو فيها الخطر محدقاً بالقضية.

وبالنظر إلى تراجع مكانة ودور المركز– القيادة – في الدفاع عن المركز– الوطن – بالشكل المناسب، وتخلف القيادة عن الاضطلاع بالمهام المنوطة بها وفقاً للنظم الدستورية الحاكمة، وتآكل شرعية هذه القيادة وفقدان تمثيلها الحقيقي لشعبها المقيم في المركز أو الشتات على حد سواء فإن الهامش بالضرورة سيتحرك لملء الفراغ الذي خلفه المركز– القيادة. وبالنظر إلى أن القيادة الفلسطينية انكفأت على نفسها وتقوقعت داخل دائرة متنفذين بعينهم وأصبح القرار فيها شخصانياً أكثر منه مؤسسياً فإن النتيجة الحتمية تقضي بأن تنفك عرى الهامش مع المركز– القيادة – لصالح المركز– الوطن. فالرابط مع الثاني سيقوى على حسابه

مع الأول وفقاً لقانون الطبيعة الذي يأبى ان يضمحل الوطن في إطار قيادي جامد أو مصادر من قبل مجموعة من الذين يعملون عكس مصالحه.

ومما زاد الأمور افتراقاً على هذا الصعيد تحول المركز – القيادة بعد اتفاقيات أوسلو في العام 1993 إلى داخل المركز– الوطن– وهي المرة الأولى منذ العام 1948م التي يتواجد فيها الأول على أرضه في محاولة منه لبناء مؤسسات دولة من المزمع أن تغدو كياناً مستقلاً يمارس فيه الفلسطينيون حقهم في تقرير المصير. بيد أن الهامش لم يكن على أجندة المركز– القيادة – الا في إطار ما سمي بمفاوضات الوضع النهائي التي تقضي ببحث مصير هذا الهامش – اللاجئين وحقهم في العودة – على المدى البعيد بما يحمله ذلك من أخطار حقيقية عليه. فالقيادة– المركز بانتقالها الى داخل فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة بنت السلطة الفلسطينية وتماهت معها وحولتها من موقع التابع – كما هو المفترض نظرياً – إلى موقع الرأس أو المركز– القيادة – بنفسها، بدلاً من منظمة التحرير الفلسطينية التي لم يعد لها حضور حقيقي إلا بما يستوجبه البروتوكول.

فالمنظمة غدت بنداً على أجندة وزارة مالية السلطة الفلسطينية تأخذ مستحقاتها منها أسوة بأية وزارة أو هيئة في السلطة (عبد الرحمن، ٢٠١٤). أما مؤسسات المنظمة فتكلست واعتلاها الصدأ بعد أن فرغت من مضمونها ولم يعد لاجتماعاتها وقراراتها تلك الأهمية سيما وأن أياً من تلك القرارات لم ينعكس أو يترجم على ارض الواقع بشكل يؤثر ايجاباً في القضية الفلسطينية ومساراتها المختارة. ومما زاد ذلك سوء تنكر القيادة الفلسطينية لكل الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في الحوارات الفلسطينية التي تنقلت بين القاهرة وبيروت وموسكو والدوحة وإسطنبول وأخيراً الجزائر في أكتوبر من العام ٢٠٢٢ ورفضها المضي قدماً في إعادة بناء المنظمة بناء يؤسس لشراكة وشرعية وتمثيل حقيقي للهامش المهمش.

الجهات المتنفذة في المنظمة وعلى الرغم من تهميشها إياها وإضعافها لها إلا أنها مصرة على التمسك بقيادتها بسبب ما تعنيه هذه المنظمة محلياً ودولياً من شرعية وما توفره من مصادر قوة أو موارد. وهو ما مكّن قيادة الأمر الواقع من امتلاك هذه الورقة التي يمكنها تفعيلها فقط في الوقت الذي تحتاجه لأغراض وظيفية تتمثل في ممارسة النفوذ وتوجيه عموم الحالة الفلسطينية نحو الوجهة التي تريدها (القيادة) كما حصل بعد انتخاب حماس في العام 2006م.

إضعاف المنظمة واحتكارها في يد فئة محدودة – وتحديداً قيادة حركة فتح – جعلها تفقد رابطها العضوي والروحي مع جزء واسع من الشتات الفلسطيني بوصفها مركزاً ممثلاً وصاحب شرعية وولاية على الصعيد الدولي. فلم يعد هناك اطمئنان إلى أن هذه القيادة تعمل ما بوسعها لحماية المركز– الوطن والدفاع عنه وتمثيله على الوجه الأمثل رسمياً وشعبياً. وبالتالي فإن تعرُّض المركز بشقيه – القيادة والوطن – للتآكل دفع مجتمعات اللاجئين في الشتات – الهامش لأخذ زمام المبادرة والتعويض عن المفقود من خلال أنشطة

وفعاليات تستهدف استنفاذ الجهود في استغلال الفرص المتاحة لتفعيل دور الشتات عبر حراك يؤكد حفاظهم على وطنيتهم وأحقيتهم في العودة وتقرير المصير من جانب، ومن جانب آخر يصوّب العلاقة مع القيادة على قاعدة الا شرعية دون انتخابات

حراك الشتات بعدسة نظرية الحركات الاجتماعية

يمكن أن تقدم نظرية الحركات الاجتماعية (social movements theory) بعض الأفكار القيمة التي تمكن من قراءة المشهد بشكل أكثر عمقاً (Edelman, M. 2001: 285-317). فعلى الرغم من عدم تطابق الشتات تماماً كمفهوم مع الحركات الاجتماعية الا ان الاثنين يشتركان في بعض الخصائص. فالنظرية معروفة باعتبارها مجال دراسة يحاول تفسير وفهم كيف ولماذا تجتمع مجموعات من الأشخاص معًا للمشاركة في أفعال جماعية، والتعبئة من أجل إحداث تغيير اجتماعي وسياسي وثقافي في أماكن محددة. يمكن توظيف هذه النظرية في تفسير الحراك في أوساط الشتات الفلسطيني بالاستناد إلى مجموعة متنوعة من الركائز الأهم فيها. أبرزها الفعل الجمعي (Collective action) (Buechler, 2004: 116–52)، والذي يتم تنظيمه من قبل مجموعة من الأشخاص الذين يشاطرون بعضهم ذات الاهتمامات والمظالم والهويات وحتى الشعور بالاضطهاد فضلاً عن القواسم المشتركة الثقافية والمؤسسية (Snow, Soule and Kriesi, 2004: 3-17). وهذا من شأنه أن يوضح آليات عمل الشتات الفلسطيني في إطار سعيه لتعزيز حقوقه التي تجاهلتها اتفاقيات أوسلو.

أما في إطار عمليات تعبئة الموارد (resource mobilization) – كركيزة أخرى هامة في نظرية الحركات الاجتماعية – فعادة ما تستخدم كافة المقدرات المالية والاجتماعية والثقافية والبشرية في عملية دعم (الفعل الجمعي) الذي يخوضه الشتات بما في ذلك الحملات الإعلامية والفعاليات الثقافية والاحتجاجات والمقاطعة الاقتصادية والضغط السياسي (Edwards and McCarthy, 2004 :116–52). فالشتات يحتاج الى تعبئة أعضائه للعمل السياسي حيث لا يمكنهم الاعتماد على الوصول المباشر للنظام السياسي أو التأثير فيه بشكل دراماتيكي دون مأسسة (Gertheiss, 2016: 13).

أما الركيزة الأخرى للنظرية فتتعلق بمدى توفر هياكل الفرص السياسية (political opportunities) وتعني هنا مدى توفر الظروف السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية التي يمكنها تسهيل أو إعاقة العمل الجمعي للحركات (Morrison, 2015:72-80). أو هي مجموعة من العوامل خارج قدرات الفاعلين ونطاق أعمالهم، ولكنها تؤثر في طبيعة مطالباتهم وتعبئة أنصارهم وممارسة التأثير في الحقل السياسي (Gertheiss, 2016: 46). وقد ظهرت هياكل فرص سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة في أوساط الشتات الفلسطيني بعد اتفاقيات أوسلو أدت إلى أشكال جديدة من الحراك الذي يستهدف تحقيق النجاحات مثل المؤتمر الشعبي لفلسطيني الشتات الذي تأسس في عام 2017، وحركة المقاطعة (BDS) Boycott, Divestment and sanctions.

بالتالي فإن مؤسسات الشتات – مثل الحركات الاجتماعية – يتصرفون ضمن سياق سياسي أوسع تتم صناعة حدوده في الوضع الطبيعي من قبل السلطات المعنية داخل الوطن من جانب والدول المضيفة من جانب آخر. هذه السياقات والظروف المتشكلة بفعل عوامل عديدة تشكل هيكل الفرصة السياسية التي من شأن الشتات الاستفادة منها لتنفيذ أجندة تؤول في المحصلة النهائية إلى التأثير في المشهد الوطني العام عبر العديد من الأفعال الجمعية المتمثلة في الأنشطة والفعاليات المركزة وذات المغزى. هذه الفرص يمكنها أن تشكل هياكل تحفيزية ليس من ضمنها بالضرورة رسم سياسات منظمات الشتات بالكامل ولكنها تسهم بشكل فعلي في تحديد حدود ما يمكن فعله أو عدم فعله. وبشكل أكثر تحديداً فإن الفرص السياسية المتاحة تمكن من بناء أجندة سياسية قائمة على التعبئة وتحديد خيارات الفاعلين الاجتماعيين الاستراتيجية بشكل يعبر عن طبيعة الدور الذي تقوم به منظمات الشتات.

وتظهر فرص الحركات الاجتماعية عندما يكون هناك مزيج من ثلاثة عوامل، انفتاح في النظام السياسي يسمح بالتعبير عن المظالم وتعبئة العمل الجماعي، ودرجة من القوة التنظيمية والموارد التي تمكن الحركات الاجتماعية من الاستفادة من هذا الانفتاح، وسياق ثقافي داعم يضفي الشرعية على سلوكيات الناس ويحشدهم حول أهداف الحركة الاجتماعية (Williams, 2004: 91-116). ويتجلى في هذا الإطار دور مؤسسات اللاجئين التي تنظم متى وكيف بإمكانهم أن يتحركوا من أجل قضية مشتركة، ونوع النشاط الذي يمكنهم (قانونيا) متابعته، وبأي طرق ووسائل يمكن لتلك المؤسسات التواصل من خلالها مع النخب السياسية.

الركيزة الرابعة تتمثل في عمليات التأطير (framing operations)، وهذا لا يشمل المؤسسات فحسب، بل ايضاً كيفية صياغة الحركات الاجتماعية لأهدافها واستراتيجياتها، من أجل حشد الناس لدعم قضيتهم (Snow, 2004: 380-412). في سياق عمليات التأطير هذه يتم تحديد أهداف الحراك، وخاصة ما يتعلق منها بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وتحدي شرعية اتفاقيات أوسلو والقيادة التي وقعت عليها، من أجل حشد الناس لدعم هذه الأهداف.

كما أن لدى الشتات والمنظمات العاملة فيه مطالبات تتعلق بالصالح العام لا سيما حق تقرير المصير ووقف الانتهاكات بحق الوطن وضرورة التمثيل في منظمة التحرير الفلسطينية. والأهم من ذلك – وبما يشبه الحركات الاجتماعية – فإن منظمات الشتات تصبح نشطة وفاعلة للمنافسة والتأثير على نطاق أوسع في السياسات العامة التي تتحكم في المشهد على الأرض الفلسطينية، سواء تعلق الأمر بالسياسات الاحتلالية أو سياسات قيادة السلطة والمنظمة من جانب آخر.

في هذا السياق يلعب الانفتاح المؤسسي للنظم السياسية الحاضنة للشتات دوراً في تعزيز أو تقييد القدرة على الاحتجاج السياسي وممارسة الأنشطة والفعاليات. فعندما تكون المؤسسات ذات العلاقة في تلك الدول متقبلة لمطالب مجتمع الشتات وتهتم بشكل مستدام بالمخاوف العامة لديهم، تتحول الحركات الاحتجاجية الى أدوات

من شأنها الاستفادة من السياقات المحيطة لتحقيق أفضل التأثير. في ذات السياق لا يمكن أن تظهر الحركات الاحتجاجية عندما تكون سلطات الدولة المضيفة قادرة على قمع العمل الجماعي وتقييده والحد منه.

بالتالي، فإن مزيجا من الانفتاح والانغلاق يدعو إلى الاحتجاج العام وممارسة النشاط الذي يضمن مساهمة الشتات في الحفاظ على قضيتهم حية واستغلال نوافذ العمل مهما اتسع حجمها أو ضاق. وقد تبنى نشطاء الشتات فكرة الاحتجاج وحشد الجهود كلما اعتقدوا أن ذلك يمكن أن يكون فعالا وضرورياً لخدمة قضيتهم سواء معنوياً أو مادياً. من هنا فإن درجة الانفتاح أو الانغلاق الذي تواجه به منظمات العمل لفلسطين في الشتات يشكل السمة الأساسية للفرصة السياسية التي تحفزهم دوماً لالتقاطها على أمل الوصول يوماً إلى الأهداف المرجوة. وتؤكد (Gertheiss, 2016: 46) ان الفرص السياسية المتاحة تتأثر بالعديد من العناصر الأخرى مثل استقرار أو عدم استقرار التحالفات السياسية في أماكن توزع الناشطين، ووجود أو عدم وجود حلفاء، ومجموعات الدعم، والانقسامات داخل النخبة السياسية القائمة، وقدرة الدول المضيفة على تحديد سقوف العمل أو قمع أشكال التعبير المختلفة.

في المحصلة يبرز مفهوم الحركات الاجتماعية على أنها عمل جماعي منظم من قبل مجموعة من الأشخاص الذين يبذلون جهودهم لتحقيق أهداف مشتركة أو لمعالجة قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة. وهي تشمل الأفراد والأحزاب والمنظمات والمؤسسات الذين يتعاونون لتحدي الوضع الراهن عبر التعبئة والدعوة للتغيير في مجموعة واسعة من القضايا الخلافية. وتتميز هذه الحركات بطبيعتها الشعبية، واللامركزية في الهياكل، والتعبئة وإشراك الغالبية العظمى من الناس لإحداث التغيير المستهدف.

يقصد بالحراك – محط النقاش في هذه الورقة – مجموعة الأنشطة التي يقوم بها أبناء الشتات بشكل منظم فردياً أو جماعياً نيابة عن وطنهم الأم وعن مجتمعاتهم التي يعيشون فيها وتنتمي لذات الأصول وتكون مرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي بهدف إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي. ويشمل ذلك تنظيم الاحتجاجات وعقد المؤتمرات، ورفع الدعاوى أمام المحاكم وتعميق الوعي بالقضية وممارسة الضغوط (Lobbying) على صناع القرار وتحدي الأنظمة أو الهياكل القائمة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة (Morrison, 2015: 32-33). أما الشتات فهو مصطلح يطلق على أماكن تواجد الشعب الفلسطيني في مناطق مختلفة من العالم كمجموعات متباعدة ويتفاعلون فيما بينهم بمختلف الوسائل للتنسيق في محاولة العودة إلى وطنهم أو المساهمة في إزالة الظروف التي أدت إلى تشتيتهم (Gertheiss, 2016: 46).

مراحل الحراك الفلسطيني في الشتات

منذ احتلال بلادهم لم يتوقف الفلسطينيون حيثما تواجدوا عن العمل لقضيتهم بكل الوسائل المتاحة. ولكن كثافة هذا العمل وحيويته وفاعليته كانت تتراوح بين صعود وهبوط تبعاً لطبيعة المرحلة والجغرافية السياسية. وقد تنوعت اشكال ذلك وفقاً للإمكانات المتاحة وظروف البيئة السياسية التي وجد الفلسطينيون فيها أنفسهم

مجردين من كل شيء ليبدأوا حياتهم سواء الشخصية أو الوطنية بعد النكبة من جديد. وقد ارتبط حراكهم المعاصر في هذا السياق بمراحل تاريخية عدة اتسمت بجملة من الميزات التي انعكست على فعالية الفلسطينيين فيها ونشاطهم الوطني العام. يمكن الإشارة في هذا الإطار إلى مرحلة ما بعد النكبة وحتى بدايات تشكل الكيانية الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، مروراً بمرحلة ما بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية حتى توقيع اتفاق أوسلو في العام 1993م، وصولاً إلى مرحلة ما بعد الاتفاق وحتى يومنا هذا.

أولاً: مرحلة العمل من داخل الأطر العربية

بدأت هذه المرحلة مع النكبة الفلسطينية واستمرت حتى بدايات تشكل الكيانية الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير. حيث اتسم الحراك الفلسطيني فيها بالعمل من خلال أطر وكيانات عربية مرتبطة بالتيارات السياسية التي كانت تتسيّد المشهد السياسي العربي. فالتيارات القومية أو الإسلامية أو الشيوعية استوعبت من خلال أوعيتها السياسية أو الشعبية مجموعات من الفلسطينيين حسب انتماءات كل منهم ودمجتهم في أطرها العاملة (يوسف،٢٠٢٢). فأخذوا يشاركون تلك الأوعية أنشطتها وفعالياتها المتعلقة بفلسطين على الصعيدين النقابي والسياسي. وبالتالي فإن العمل لفلسطين سواء كان بمنطلقات إسلامية أو قومية كان جزء من أجندة تلك الأوعية تأثيراً وتأثراً حيث أخذت الشخصية الفلسطينية تتبلور مجدداً عبر تشكيل بعض الاجسام غير الرسمية مثل الاتحادات والمؤسسات الشعبية التي وجدت في الحواضن العربية بمختلف مسمياتها منطلقاً للنمو المتدرج (حسين،٢٠٢٢:٤).

وقد وجد الفلسطينيون الخارجون من صدمة النكبة في تلك التيارات متسعاً يعيدون من خلاله اكتشاف هويتهم التي كانت تغطي عليها دول إقليمية حلّت وريثاً في إدارة ما تبقى من فلسطين بعد النكبة. من هنا يمكننا القول بأن الفلسطينيين – إلى أن تم إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية – كانوا في عملية استفاقة متدرجة من وقع الضربة التي تلقوها عام ١٩٤٨م حتى تبلورت تلك الكيانية وأخذت تشكلاتها تعبر عن ذاتها في أوساط الشتات الفلسطيني بصور وأشكال متعددة. وقد اتسم العمل في تلك المرحلة عموماً ببعده النخبوي (زيادة، ٢٠٢٢)، أما على الصعيد الشعبي فقد تركز الحراك في نوع من الفعاليات والأنشطة العائلية أو الجهوية التي هدفت إلى ربط الأجيال الناشئة بالوطن والحفاظ على الهوية أكثر من كونها أنشطة سياسية ذات تأثير في الرأي العام.

ثانياً: مرحلة نشوء المنظمة

شكلت منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤م انطلاقة للعمل الفلسطيني بمعناه الواسع. فقد تنوعت اهتماماتها السياسية والشعبية والعسكرية بما سمح فيما بعد بتبلور كيانية فلسطينية خاصة أو هوية مستقلة. قامت هذه المرحلة على تعبئة الجهود والإمكانات البشرية الفلسطينية نحو التحرير والعودة ورفد الحركة الوطنية بالقدرات والكوادر البشرية والإمكانات المادية التي تتناسب ومتطلبات المواجهة مع المحتل. وقد سمح

تفرد منظمة التحرير وفصائلها المختلفة بالعمل السياسي الفلسطيني حتى الانتفاضة الأولى في العام ١٩٨٨م رسمياً بأن تكون مركزاً للتنظيم وللفعاليات ومرجعية يرتبط الشتات الفلسطيني بها كما يرتبط الهامش بالمركز. اتسم نشاط الشتات – الهامش بالتوزع على مختلف المفاصل سياسيا، وعسكريا، وثوريا، وجماهيريا. حيث أتاحت حينها البيئة الدولية والإقليمية لهذا الشتات أن يلعب دوراً هاماً ليس في إطار أفعال سياسية أو تجمعات جهوية وطنية مجردة، أو نقابية بحتة، بل امتد ليشمل حتى الجوانب العسكرية (حمود، ٢٠٢٢).

وبالنظر إلى وجود الكل الفصائلي الوطني تحت مظلة منظمة التحرير آنذاك لم تشهد المرحلة انقسامات فلسطينية داخلية حادة الا في أطر ضيقة ولفترات محدودة ارتبطت بظروف إقليمية وقرارات سياسية تم تطويقها لاحقاً، وهو ما عكس وحدة التوجه نحو إنجاح الأطر الشعبية العاملة في الشتات. فالفلسطينيون بفصائلهم المختلفة كانوا مجمعين على المشاركة في الفعاليات المختلفة وأحيانا يتم توزيع المسؤوليات بين الكل الوطني – وإن كان بآليات شد وجذب لا تخلوا من الخلافات والاختلافات الشديدة أحياناً – بشكل أدى إلى ديمومة نشاط الاتحادات الشعبية والبنى الاجتماعية النضالية المرتبطة بها.

استفاد الشتات الفلسطيني في فعله متعدد الوجوه من طبيعة النظام الدولي الذي حكم تلك المرحلة. فوجود النظام ثنائي القطبية والكتلة الشرقية بثقلها الكبير – الذي كان تقليدياً يميل الى وجهة النظر الفلسطينية على الساحة الدولية أكثر من نقيضها – سمح بآليات عمل فلسطينية فصائلية وشعبية تخطت (خطوطاً حمراء) بلغة اليوم. فقد كان النشطاء الفلسطينيون يتنقلون ذهاباً وإياباً في العديد من الدول لجمع التبرعات او التجنيد او حتى المشاركة في التدريبات العسكرية لصالح فصائل منظمة التحرير بسقف مرتفع نسبياً من الحرية على الساحة الدولية ساعدهم حينها على إبراز دورهم ومكانتهم في العمل الوطني العام (التميمي، ٢٠٢٢). يرى (شاكر، ٢٠٢٢) في هذا الإطار أن وجود هذه البيئة الدولية والانتعاش اليساري على الساحة الأوروبية في حينه مع وجود مشروع تحرري فلسطيني بخطاب واضح ساهم بشكل كبير في حضور القضية الفلسطينية على الساحة الأوروبية بفعاليات وأنشطة ملموسة في أوروبا الشرقية على وجه التحديد وفي أماكن أخرى كبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، واليونان، وإسبانيا، وغيرها حول العالم. واكب ذلك كله من الناحية الرسمية كذلك اعتراف متزايد بعدالة القضية الفلسطينية وجدارة الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه المشروعة مثلما حصل في إعلان البندقية عام ١٩٨٠م من قبل مجموعة السوق الأوروبية المشتركة.

بالإضافة إلى ذلك – وبالاستفادة من هذه البيئة الدولية – لعبت الحاضنة الرسمية العربية لمنظمة التحرير دوراً مكّن الفلسطينيين من المساهمة الفاعلة في دعم قضيتهم والقائمين عليها مالياً وثورياً مما ساعد هذا الحراك على الانتعاش. ويكفي في هذا السياق الإشارة الى (ضريبة التحرير) التي كانت تقتطعها الدول العربية بما نسبته ٥٪ من رواتب الفلسطينيين العاملين لديها لصالح الصندوق القومي الفلسطيني والتي لم تتوقف سوى بعد حرب الخليج الثانية مطلع تسعينيات القرن الماضي (خوري،١٧٥:٢٠١٩). وعلى الرغم من

اعتبارها منظمة إرهابية من قبل العديد من الأطراف الدولية الغربية، إلا أن ذلك لم يمنع دولاً عربية من الإبقاء على دعمها للمنظمة مما يعد مؤشراً على الطبيعة الخاصة التي كانت تربط تلك الدول بالمنظمة.

عدا عن ذلك فقد كان تأييد الفلسطينيين على صعيد ما تسمى بدول العالم الثالث واسع النطاق حيث امتنعت الكثير منها ليس فقط عن إقامة علاقات ودية مع دولة الاحتلال، بل إنها صوتت على قرار أممي يعد الصهيونية نظيراً للعنصرية (قرار الجمعية العامة ٣٣٧٩، ١٩٧٥م)، وهو ما جعل التعاطف مع القضية الفلسطينية واسعاً بما سمح للشتات – حيث كان – أن ينهض بدوره وفقاً لما تسمح به امكانياته دون مضايقات كبيرة أو خنق دولي باعتباره يناهض كياناً احتلالياً وعنصرياً في آن واحد. وعلى الرغم من العديد من المحطات ذات الطابع العسكري التي سلكتها بعض فصائل المنظمة والمطاردات والاغتيالات وعمليات الخطف والحوادث ذات العلاقة الا أن الحرب على ما يسمى بلغة اليوم (الإرهاب) لم تكن منسقة دولياً الى الحدّ الذي نعرفه في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول لعام ٢٠٠١م.

أما على صعيد الاتحادات الشعبية التي كانت تتصدر العمل الشعبي الفلسطيني فقد تم تشكيل مجلس أعلى من تلك الاتحادات القائمة بعد العام 1967 بحيث يلتزم بقرارات المجلس الوطني واللجنة التنفيذية المتعلقة بجانب التنظيم الشعبي بما يحقق الوحدة الوطنية ويرسم السياسة العامة لنشاط الاتحادات وينسق جهودها ويحقق ارتباطها بالكفاح المسلح. كما تم بهذا الصدد تأسيس "دائرة التنظيم الشعبي في القاهرة عام 1969 وفي دمشق عام 1971 ثم افتتحت مقرا في بيروت وانتقلت مع م ت ف إلى تونس عام 1983 حيث تمثلت وظيفة الدائرة في متابعة خطط وعمليات الاتحادات والتنظيمات والهيئات الشعبية دون التدخل في شؤونها الداخلية" (حسين، ٢٠٢٢: ٨).

وفقاً لعطا الله سعيد رئيس الجالية الفلسطينية في لندن بين الأعوام ١٩٩٧–١٩٩٩م فإن النشاط الأبرز للشتات الفلسطيني في حينه كان من خلال تلك الاتحادات، كاتحاد الطلبة والكتاب والمرأة والعمال والمعلمين وغيرها من الاتحادات التي كانت أماناتها العامة تتمثل في المجلس الوطني الفلسطيني بواقع ١٢٠ عضواً موزعين على كافة تلك الأطر (سعيد، ٢٠٢٢). أما عن أبرز الدول التي نشط فيها الشتات وفقاً لنواف التميمي – رئيس اتحاد الطلبة الفلسطينيين في المغرب في ثمانينيات القرن الماضي – فقد كان ذلك تابعاً لطبيعة الوجود الفلسطيني في تلك الدول. ففي الوقت الذي كانت تكثر فيه البعثات التعليمية للطلبة الى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي كانت قيادة النشاط الفلسطيني تتمثل في اتحاد الطلبة الفلسطينيين، في حين كان اتحاد المعلمين هو من يقود النشاط الفلسطيني في دول الخليج بسبب الوجود المكثف لفئة المعلمين فيها. أما اتحاد العمال فغالباً ما كان أبرز فعله في سوريا ولبنان في حين أن اتحاد المرأة كان يعمل حيث وجدت المرأة الفلسطينية في الدول المختلفة (التميمي، ٢٠٢٢). ويشير (التميمي وسعيد، ٢٠٢٢) إلى ان مرحلة ما قبل أوسلو شهدت نشاطاً ملموساً للشتات لا سيما في المناسبات الوطنية المركزية على شكل مظاهرات ومسيرات واعتصامات، ومحاضرات توعوية وأمسيات فنية وخيرية وغير ذلك من الأنشطة.

ولا يختلف الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لعبت منظمة الطلبة العرب (Organization of Arab Students OAS) دوراً بارزاً في حضانة العمل الفلسطيني لا سيما في الجامعات الامريكية قبل أن يتشكل اتحاد طلبة فلسطين فيها في العام ١٩٧٩ وفقاً لعضو اللجنة التحضيرية المكلفة آنذاك بتأسيس فرع الاتحاد بأمريكا (زيادة، ٢٠٢٢).

وعلى الرغم من وجود أنوية للعمل الشعبي الفلسطيني المحسوب على التيار الإسلامي في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين مثل الرابطة الإسلامية للشباب الفلسطيني وصندوق الإغاثة لفلسطين ولبنان في بريطانيا (١٩٨٢-٢٠٠٠) وغيرها من الدول الغربية – كما يقول نائب رئيس الصندوق في حينه عصام يوسف – أو عمل الإسلاميين من خلال مظلات أوسع، إلا أنه كان لوحدة التمثيل الفلسطيني الدور الوازن في نجاح تلك الأطر الشعبية في أداء دورها الوطني على النحو الذي كانت تقوده المنظمة (يوسف، ٢٠٢٢). فلم يكن الإسلاميون عموماً في حالة تنازع معها – كما جرى بعد الانتفاضة الأولى حين برزوا لاعباً محلياً ودولياً وهو ما جنب حراك الشتات وفعالياته المختلفة قبل أوسلو آفة الانقسامات الأفقية الوازنة. وقد ظهر ذلك في وحدة الموقف من الاستثمار في المؤسسات الشعبية والنقابية وغيرها من تلك المؤسسات المرتبطة بمنظمة التحرير والتي وفقاً لـ (التميمي، ٢٠٢٢م) كانت كبيرة وفاعلة ضارباً مثالاً على ذلك بمؤتمر الاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي انعقد في بغداد في العام ١٩٩٠م والذي استقبل ممثلين للاتحاد من ٤٨ دولة حول العالم، كلهم على علاقة وطيدة بمنظمة التحرير وفصائلها المختلفة.

بالنظر الى كل ذلك فقد عملت المنظمة وتجلياتها الشعبية – على الأغلب – في جو من حرية الحركة المعقولة التي مكنت تلك الأطر من قيادة العمل الجماهيري في الشتات بما يغذي الرؤية التي وضعتها منظمة التحرير عبر هيئاتها ذات العلاقة، والتي شكلتها للإشراف على الاتحادات والهيئات الشعبية المختلفة في الشتات والتي تمحور عملها بشكل رئيسي حول حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة.

وعلى الرغم من الإيجابية التي تتمثل في وجود مرجعية محددة للحراك في أوساط الشتات الفلسطيني الا ان ذلك لم يخل من سلبيات تمثلت في ربط المؤسسات الشعبية عضوياً بالمنظمة وهو ما جعل قدرة الأخيرة على التحكم بتلك المؤسسات وتأثيرها عليها عميقاً. وقد ظهر ذلك جلياً بعد تبني منظمة التحرير لمسار أوسلو مع الاحتلال حيث تراجعت الاتحادات الشعبية الفلسطينية بعد انتقال المنظمة الى الداخل الفلسطيني بفعل عمليات السيطرة والتحكم التي مارستها الأخيرة بحق تلك الاتحادات حيث شعر فلسطينيو الشتات في أعقاب ذلك بالانكشاف فضلاً عن الإحباط جراء المرحلة وما رافقها.

ثالثاً: مرحلة أوسلو

"نحن الذين ألقى بنا قادة أوسلو على قارعة الطريق واستثنونا من المشروع الوطني الفلسطيني" (قاسم، ٢٠١٧). بهذه الكلمات افتتح أنيس قاسم – مستشار الوفد الفلسطيني المفاوض في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م – حديثه الموجه لفلسطينيي الخارج في مؤتمرهم الشعبي الأول الذي انعقد في إسطنبول. وبالفعل فقد

أرّخت هذه المرحلة لزمن فلسطيني مختلف عما سبقه على صعد عدة لا سيما ما تعلق منها بالشتات الفلسطيني. فقد أحبط اتفاق أوسلو مسار القضية الفلسطينية الذي تمت على أساسه تعبئة الجماهير الفلسطينية والعربية داخلياً وخارجياً مما أدى إلى تراجع الحراك التقليدي الفلسطيني من خلال الاتحادات الشعبية الفلسطينية وانتقاله إلى أطر ومؤسسات عمل أهلي حملت سمات مرحلة جديدة مثقلة بالمتغيرات التي تعتريها الكثير من الشكوك حول التوجه السياسي لمنظمة التحرير والذي ظهرت فيه الأخيرة متنكرة لحقوق اللاجئين الفلسطينيين وعموم الشتات عدا عن تجاهلها للوزن الذي يمثلونه من حيث احقيتهم في المشاركة بصنع القرار المتعلق بمصيرهم.

بيد أنه سرعان ما تبلورت أنشطة وفعاليات تقودها مؤسسات لا ترتبط بالمنظمة توزعت على العديد من قطاعات العمل التي أخذت تملأ الفراغ الذي خلفته الأخيرة ومؤسساتها في الشتات. حيث يؤكد رئيس أكاديمية دراسات اللاجئين الفلسطينيين أن معظم مؤسسات حق العودة واللاجئين اليسارية أو الإسلامية أو المستقلة كانت مدفوعة بشعور عميق قوامه أن أوسلو إنما جاءت لتصفية قضيتهم (عمرو، ٢٠٢٢م). وقد ازدادت مؤسسات الشتات من الناحية الكمية أكثر بكثير مما كانت عليه قبل أوسلو، ومن حيث الطبيعة غدت أكثر تخصصية وتركيزاً وأوسع انتشاراً موضوعياً وجغرافياً كما يتفق في ذلك كل من (الزير وشاكر وبيراوي، ٢٠٢٢).

أبرز ما اعترى هذه المرحلة من متغيرات يتعلق بإعادة تعريف المشروع الوطني الفلسطيني، وغلبة الطبيعة الأمنية على البيئة الدولية والطابع غير المركزي للحراك على نحو يختلف مع ما كان عليه الأمر قبل اتفاق أوسلو، وهو ما سنوضحه فيما يأتي.

1 - إعادة تعريف المشروع الوطني

الخذلان الذي شعر به الشتات بعد أوسلو جاء في إطار إعادة تعريف المشروع الوطني الفلسطيني بما يتوافق مع طبيعة المرحلة وحلتها الأوسلوية الجديدة، وهو ما أثر كذلك على تفاعل فلسطينيي الخارج وحراكهم. فمنذ أوسلو لم يعد تحرير فلسطين وعودة اللاجئين هو عنوان ذلك المشروع من الناحية الرسمية، كما كان عليه الحال قبل أوسلو. بل غدا مشروع الدولة على حدود الرابع من حزيران في إطار حلّ الدولتين هو السمة المميزة للخطاب الفلسطيني الرسمي الذي تخاطب به الجماهير الفلسطينية والرأي العام الدولي على حد سواء. وهو ما ينسحب برأي (حمود، ٢٠٢٢) على خطاب كل من قيادتي فتح وحماس كأكبر فصيلين على الساحة الفلسطينية، مع عدم نكرانه وجود بعض الاختلافات بينهما سوى أنها لا ترقى إلى أن تكون جوهرية في محصلتها. فالفصائل الفلسطينية بنظره لا تولي الأهمية القصوى لتحريك مجتمع اللاجئين في الخارج إلا في أطر خطابية للاستهلاك العام ليس إلا، وهو ما جعل العمل في أوساطهم مقتصراً على أطر ومنظمات المجتمع المدني بإمكانيات بسيطة لا ترقى لحجم القضية التي يمثلونها. بيد أنه وعلى الرغم مما يبدو مبالغة

في تصور طارق حمود رئيس مركز العودة الفلسطيني بلندن إلا أن مشروعاً جاداً لتحريك الخارج أو تثويره لا يوجد فعلياً على اجندة أيّ من الفصائل، إذ لا يظهر أن هناك توجهاً لتعبئة تلك الجماهير المشتتة بما يجعلها صاحبة القرار بشأن مستقبلها الذي فرطت فيه أوسلو ودفعته إلى قاع الأجندة الدولية إن لم يكن خارجها بالكلية.

طبيعة الخطاب المتعلق بحلّ الدولتين أرخى بظلال من الشك على مدى التزام القيادة الفلسطينية بمسمياتها المختلفة تجاه اللاجئين الفلسطينيين وحقهم الأكيد في العودة. فهم مستثنون من كل ما يتعلق بمثل هذا المشروع الذي يعني فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة على وجه التحديد. يتجلى ذلك – برأي (حمود، ٢٠٢٢) – في غياب العلاقة بين فلسطينيي الشتات وسفارات السلطة الفلسطينية المنتشرة في كثير من دول العالم بحكم انتفاء الولاية القانونية للأخيرة عليهم بحال من الأحوال أسوة بما عليه الحال مع حملة جواز سفر السلطة الفلسطينية. وهكذا فالتركة التي ولّدتها أوسلو خلّفت حملاً ثقيلاً أخرج اللاجئين من بؤرة الحراك بوصفهم أساس الصراع مع الصهيونية وعنوانه ومركز الاشتباك معه، وألقت بهم على هامش المشروع الوطني الفلسطيني بتعريفه الجديد، وهو ما خلق رد فعل لدى الخارج دفعته لممارسة دور أكثر صخباً لتأكيد الذات من جانب ولتكريس قضية العودة باعتبارها بداية أي حل ونهايته وطنياً. وقد تجلى ذلك بطبيعة الحال في العدد الكبير من المؤسسات التي تشكلت لهذه الغاية والحجم الكبير من الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها.

2 – أمننة البيئة الدولية

شكل النظام الدولي الذي ولد بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار نظام ثنائي القطبية عامل ضغط على المساحات التي كانت مفتوحة أمام العمل الفلسطيني في الشتات وأثناها عن القيام بما يتوجب عليها على الوجه الأمثل. وهو ما حرم فلسطينيي الشتات على وجه التحديد من فرصة اللعب على تناقضات المجتمع الدولي بقطبيته السابقة، إذ لم تخف الكتلة الشرقية قبل أوسلو – في إطار مناكفتها للغرب – قربها من الرواية الفلسطينية بما ترتب على ذلك من مساحات واسعة للحراك الفلسطيني متعدد الأشكال. هذه السمة التي تمتع بها الفلسطينيون إبان الحرب الباردة لم تعد قائمة بالمعنى الكلاسيكي بعدها، وهو ما جعل الحراك الفلسطيني عموماً محكوماً بمخرجات النظام الدولي الجديد وضيق الفرص أمامه.

الأكثر وطأة على هذا الصعيد تمثل في أمننة المرحلة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، إذ أصبحت الأنشطة الفلسطينية في الكثير من الدول الغربية وغيرها تخضع للرقابة الأمنية في إطار ما سمي بالحرب على الإرهاب والقوانين الدولية التي تم سنها في هذا الإطار، حيث أدخلت في إطار ذلك بعض الأنشطة الفلسطينية في الشتات مثل جمع التبرعات لصالح فلسطين أو التجنيد الفصائلي أو التعبئة العسكرية. أغلقت في هذا السياق مؤسسات وحسابات بنكية فردية ومؤسسية وتم التضييق على أخرى (بيراوي، ٢٠٢٢). أما النشطاء – من وجهة نظر (الزير، ٢٠٢٢) – فإنهم أيضاً لم يسلموا من حملات

التشويه التي لحقت بهم بفعل اللوبي الصهيوني الذي خصّص مؤسسات بعينها لملاحقة وتشويه وأحياناً رفع قضايا أمام المحاكم الغربية ضد العاملين لفلسطين.

علاوة على هذا فإن الحواضن العربية التي كانت متوفرة من قبل لم تعد على ذات الشاكلة في ظل النظام الجديد حيث تحولت بفعل المتغيرات الجيواستراتيجية إلى تبني سياسات أكثر انغلاقاً أمام حراك الفلسطينيين في الشتات لا سيما الأنشطة ذات الطابع السياسي أو المالي أو العسكري. ولم يعد يسمح في كثير من بلاد العرب – فضلاً عن غيرها – أن تجمع الأموال لصالح الفصائل الفلسطينية وتحديدا المقاومة منها ناهيك عن أن تجمع لها من قبل الأنظمة ذاتها. وهو ما حد من قدرة الفلسطيني على الانخراط في العمل الجماهيري أو المقاوم. بل إن بعض تلك الأنظمة فعّلت قوانينها مستهدفة تجريم الانتماء لحركات المقاومة الفلسطينية أو العمل لصالحها أو جمع التبرعات لها كما فعلت السعودية التي شنت حملات اعتقال واسعة بحق نشطاء فلسطينيين محسوبين فصائلياً على حماس أو كما فعلت السودان بعد الانقلاب بعد الثورة التي أطاحت بنظام عمر البشير (القدس العربي، ٢٠٢١/٩/٢٦).

وبالنظر إلى ارتباط جزء هام من نشاط الشتات الفلسطيني مؤخراً بالهجرة إلى أوروبا – والتي بلغت أعداد الفلسطينيين فيها ما يزيد عن تعدادهم في كل من سوريا ولبنان مجتمعتين وفقاً لتقديرات مركز العودة الفلسطيني (حمود، ٢٠٢٢) – فقد انعكس ذلك على حمل الفلسطينيين أنفسهم على العمل تحت سقوف أمنية أوروبية تحكمها قوانين الإرهاب والعداء للسامية. هذه الحقيقة تسببت في تضييق العمل أمام الفصائل الفلسطينية بالمعنى الكلاسيكي وترك المجال لمنظمات العمل الأهلي الفلسطيني كي تتولى الحراك بأنواعه المختلفة. وعلى الرغم من اتساع آفاق هذا الحراك بالمقارنة مع كثير من الدول العربية إلا أنه ظل أسير تلك القوانين المشار إليها. فلم يعد بوسع ذلك الشتات أن ينشط لفلسطين سوى في أطر مدنية مجردة بعيداً عن اية أنشطة عسكرية أو أمنية أو حتى فصائلية. وهو استحقاق أخرج الشتات في تلك الجغرافيا – ومثلها في أمريكا وكندا وأستراليا – من دائرة تتسع لدعم المقاومة والتجنيد لها أو حتى رفدها مادياً أو غير ذلك – مما يمكن أن يقع ضمن دائرة التعريف الغربي للإرهاب – إلى دائرة الفعل الناعم الذي يتوخى الحذر مخافة أن يتحمل تبعات الوقوع في المحظور.

3 – لا مركزية الحراك

لم يعد الحراك مرتبطاً عضوياً بالمركز– القيادة كما كان عليه الحال قبل أوسلو. على العكس تماماً، أخذت تتشكل مؤسسات ومنظمات عمل أهلي خارج نطاق سيطرة وتحكم او حتى توجيه القيادة المركزية للمنظمة. بل إنها تقود حراكاً في أحيان عدة ضد سلوكها الذي تعده منحرفاً من الناحية الوطنية. كما لوحظ على الحراك – في هذه المرحلة – نموه وازدهاره في غير مناطق الثقل الفلسطيني التقليدي. فالحراك الفلسطيني في دول ما يسمى بالطوق عانى من قيود ارتبطت بطبيعة العلاقة التي حكمت منظمة التحرير بالأنظمة العربية الرسمية من جانب، ومثبطات أخرى ارتبطت بالوضع المعيشي للغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين.

أفضى ذلك إلى علاقة غير صحية اتسمت بالتوتر أحياناً وبالقبول السلبي احياناً أخرى. وهو ما جعل الحراك الفلسطيني في واحدة من أكثر الدول العربية احتضاناً للفلسطينيين كالأردن دون التطلعات وطنياً، بل أقل كمّاً ونوعاً من نظيرتها في أوروبا على سبيل المثال وفقاً لما لاحظه (حمود، وعمرو، ٢٠٢٢).

في تبرير هذه المفارقة اتفق (بيراوي وشاكر وحمود، ٢٠٢٢) على أنّ التموضع الجغرافي للشتات الفلسطيني لعب دوراً أساسياً في تحديد طبيعة أشكال النضال التي تبناها الفلسطينيون حول العالم. فما توفر لهم من مظلات قانونية وسياسية في بلد ما توفر جزئياً أو لم يتوفر في بلد آخر، أي أن الفرص السياسية لم تكن على قدم المساواة في تلكم الدول. وهو ما جعل طبيعة تفاعل الهامش مع المركز تأخذ طبيعة تختلف عن الأخرى أو تحاكيها جزئياً سواء من حيث نوعية الحراك أم ديمومته أم كثافته. ففي الوقت الذي يتسع فيه الحيز العام في بعض الدول كالدول الأوروبية بما يسمح للحركات الاجتماعية او منظمات المجتمع المدني أن تنشط وتزدهر، نرى هذا الحيز يضيق في دول أخرى كما في بعض الدول العربية مما يجعل المتاح امام الحركات السياسية أو منظمات المجتمع المدني قاصراً أو لا يتناسب وحجم الشتات الفلسطيني في هذه الدول. بطبيعة الحال فإن هذا محكوم بالضرورة أيضاً لطبيعة النظم السياسية القائمة وطبيعة السياق التاريخي الذي حكم العلاقة مع الفلسطينيين فيها.

فالأوضاع السياسية الأمنية التي حكمت العلاقة مع الوجود الفلسطيني والقيود على عمل الفلسطينيين وتضييق فرصه في العيش الكريم في بعض البلدان دفع بالكثيرين إلى ترتيب أولوياتهم الاجتماعية والسياسية بما يتناسب وهذه الحقيقة. في المقابل برز هناك حراك فلسطيني اتسم بالديمومة والتنظيم والتنوع مستفيداً من هامش الحريات المتاح في القوانين الغربية ويسر الحال الذي توفر للكثير منهم.

طبيعة التعبئة والتأطير في الشتات

يمكننا تصنيف عمليات التأطير والتعبئة والفعل الجمعي الفلسطيني في الشتات والذي تمثل بوجود مؤسسات ومنظمات وتسخير موارد وإمكانات واستغلال فرص إلى أربعة أصناف تندرج في إطارها أنواع من العمل والأنشطة التي ساهمت وتساهم في التعبير عن المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل بالعودة وحق تقرير المصير.

أولا: مؤسسات العمل الاجتماعي

في سياق عمليات التأطير التي سلكها الشتات الفلسطيني كانت مؤسسات العمل الاجتماعي التي تشمل الاعمال الخيرية المتمثلة بجمع التبرعات لدعم صمود الفلسطينيين في المركز– الوطن حيث حرصت هذه المؤسسات على تعبئة مواردها من خلال تنظيم الحملات الإغاثية في المساجد أو المهرجانات أو موائد الإفطار الرمضانية أو العشاءات الخيرية أو الحفلات الفنية وتقديم حصيلتها الى العديد من القطاعات ذات الصلة في المركز– الوطن في ظل عمليات التضييق التي يمارسها المحتلون عليه سواء تعلق ذلك بالتعليم،

أم الصحة، أم الإسكان، أم الإغاثة المعيشية عبر لجان الزكاة او الجامعات أو غيرها من المؤسسات ذات العلاقة.

وقد برزت في هذا الإطار عدة مؤسسات نشطت في أوروبا، وأمريكا، وتركيا وغيرها من البلدان. سارت تلك المؤسسات دون مضايقات جوهرية الى أن وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والتي كان لها أثر بالغ على العلاقة مع السلطات في بعض الدول الحاضنة لتلك المؤسسات. حيث استغل اللوبي الصهيوني تلك الأحداث للتحريض على المؤسسات ورفع قضايا ضدها بدعاوى دعم الإرهاب أو جمع تبرعات للإرهابيين. وهو ما أدى لاحقاً إلى مساءلتها أمنياً وفتح سجلاتها وتفتيشها وحظر بعضها وسجن العاملين فيها كما حصل مع مؤسسة الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية بأمريكا في العام ٢٠٠١ (الجزيرة نت، ٢٠٠٩).

وفي الوقت الذي لم تجد فيه السلطات الأمنية في بعض الدول رابطاً بين المؤسسات الخيرية وما يدعونه بالإرهاب (يوسف، ٢٠٢٢) انضمت بعض البنوك في تلك الدول إلى جهود الملاحقة تلك بتأثير الدعاوى المشار إليها والتشويه الذي لحق بالمؤسسات المقصودة أو بتأثير مباشر من اللوبي الصهيوني، فقامت بإغلاقات حسابات بعضها – كما حصل مع الصندوق الفلسطيني للإغاثة والتنمية انتربال (موسى، ٢٠٢٠م) – إلى أن بلغ الحال بهذا البعض ألا يجد مصرفاً على استعداد لفتح حساب بنكي لتلك المؤسسات. وبالنظر إلى أن كلّ المعاملات المالية المعاصرة سواء تعلق الأمر بجمع التبرعات أو صرفها تحتاج الى حسابات بنكية فإن بعض تلك المؤسسات تقلّص عملها إلى حد بعيد، بينما أغلق البعض الآخر أبوابه أمام هذا الضغط المتواصل كما حصل مع مؤسسة العون التعليمي (إياب) في بريطانيا – كما تحدث بذلك مدير المؤسسة معين شبيب – والتي لم تجد بداً من إغلاق أبوابها بعد أن عجزت عن المضي قدماً في مشاريعها أمام مستوى التضييق الذي واجهته (شبيب، ٢٠٢٢).

بالإضافة الى تلك المؤسسات التي وجدت لها مكاناً حاضناً في الغرب فإن بعضها كان يعمل وينشط في دول عربية عدة لا سيما الخليجية منها. بيد أن هذه أيضاً لحقها التضييق من قبل سلطات تلك الدول إذ لم يعد بإمكانها جمع المال أو تنظيم الحملات الإغاثية انطلاقاً منها، وذلك انسجاماً مع الحملة الدولية على ما يسمى بالإرهاب، وهو الأمر الذي ازدادت حدته بعد الربيع العربي وانتصار الثورات المضادة. سوى أن بعض تلك المؤسسات الناشطة في دعم فلسطين لا زالت تعمل وتنشط في الغرب رغم كل التضييق مستفيدة من بعض الهوامش القانونية المتاحة وحصافتها في إدارة أمرها العام ومقاومتها للضغوط.

ثانياً: مؤسسات العمل السياسي

ظهرت الى الوجود العديد من المراكز التي نشطت سياسياً في التعبئة والضغط لصالح القضية الفلسطينية. بعضها تخصص في تعبئة الرأي العام وأخرى في الضغط السياسي على صناع القرار في الدول المعنية أو في كلا المهمتين. صحيح أن هذه المؤسسات لا زالت في طور البدايات من حيث التأثير السياسي والفاعلية

– بالمقارنة مع الجماعات الصهيونية – إلا أن امتلاكها أدوات الضغط السياسي على صناع القرار في العالم الغربي يعد أمراً واعداً لا سيما في حال وجد الاحتضان اللازم له من قبل جهات قادرة على التمويل والتوجيه كما يؤكد (بيراوي، ٢٠٢٢).

بعض تلك المؤسسات المتخصصة في الضغط السياسي مثل منتدى التواصل الأوروبي الفلسطيني "يوروبال فورام" ومركز العودة الفلسطيني في لندن، والمجلس الفلسطيني الأوروبي للعلاقات العامة في بروكسل أو مؤسسة مسلمون أمريكيون من أجل فلسطين (American Muslims for Palestine AMP)، أو المجلس البريطاني الفلسطيني دخل على خط السياسيين الغربيين تقوم بالتواصل معهم ومخاطبتهم أو تنظيم زيارات لهم في مكاتبهم الخاصة أو في البرلمانات أو عقد لقاءات دورية معهم في وزارات الخارجية. حتى أن بعض تلك المؤسسات تقوم بتنظيم زيارات جماعية لسياسيين غربيين يصطحبونهم فيها في جولات ميدانية لفلسطين وتجمعات الفلسطينيين في مخيمات الشتات مما أثر في إعادة بناء تصورات العديد ممن كانوا هدفاً لتلك الأدوات من الضغط السياسي (زيادة، 2017م).

في ذات الوقت تعمل تلك المؤسسات على التشبيك مع مؤسسات متضامنة أخرى وتنظيم فعاليات سياسية معاً مثل تلك الفعالية التي يتم تنظيمها في أروقة البرلمان البريطاني أو في الكونغرس الأمريكي بشكل سنوي. ففي الأخير على سبيل المثال يشارك العشرات وأحياناً المئات من النشطاء في فعالية تدعى annual Palestine advocacy day والتي تنظمها منظمة مسلمون أمريكيون من أجل فلسطين AMP منذ العام ٢٠١٥م يقابلون فيها عشرات النواب أو مدراء مكاتبهم أو مستشاريهم للحديث معهم حول أوضاع فلسطين أو مطالبتهم القيام بخطوات ملموسة لرفع الظلم عنها (الموقع الالكتروني لـ AMP، 2018). وهو ذات الشيء الذي يجري في مجلس العموم البريطاني حيث تتم في إطاره أنشطة مركزة وأخرى على مدار العام تقودها حملة التضامن مع فلسطين بالتنسيق مع مؤسسات فلسطينية وغير فلسطينية ناشطة في لندن مثل المنتدى الفلسطيني أو جمعية أصدقاء الأقصى أو منظمة أوقفوا الحرب يتم فيها استقدام متحدثين وعقد ندوات وممارسة الضغط على أعضاء البرلمان لتعديل مواقفهم تجاه فلسطين ودعوتهم لمعاقبة الاحتلال ومقاطعته ووقف التعاون معه (PSC Annual report 2021).

نجح مركز العودة الفلسطيني في العام ٢٠١٧م – كأحد الأطر الفاعلة في الهامش– الشتات – في اكتساب وضعية المركز الاستشاري في المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة في عملية أخذ واضحة لزمام المبادرة من المركز– القيادة بعد أن تراجع صوته حول هذا الأمر في المحافل الدولية وعلى أرض الواقع. هذه الوضعية تؤهله لأنواع متعددة من الفعل الجمعي والحراك عبر عمليات الضغط السياسي من خلال مخاطبة ممثلي الحكومات الأعضاء في اجتماعات مجلس حقوق الانسان وغيره من الاجسام في الأمم المتحدة وتوصيل رسالة الشتات إليهم. وعلى الرغم من محاولات أمريكا وإسرائيل وآخرين للحيلولة دون نجاحه باكتساب هذه الوضعية الاستشارية في حينه إلا أنه نجح بتخطي العقبات وأفلح في أن يكون صوتاً للشتات

الفلسطيني مستغلاً كل فرصة تتيحها هذه العضوية لتوصيل الرواية الفلسطينية (الموقع الالكتروني عربي 21، يوليو 2015). وقد شكل هذا النجاح مؤشراً على ما يمكن للمثابرة من قبل مؤسسات الفلسطينيين في الشتات أن تفعله كما يؤكد رئيس المركز (حمود، 2022).

في هذا السياق تم إصدار نشرات وتقارير ميدانية كثيرة وتزويد المعنيين من السياسيين بها، وعقد ندوات في أروقة البرلمان الأوروبي ومجلس العموم البريطاني والكونغرس الأمريكي وغيرها، هدفت إلى توصيل الرواية الفلسطينية (الموقع الالكتروني Europal Forum، ٢٠٢٣) وقد نشط إلى جانب المؤسسات الفلسطينية العاملة جملة من السياسيين الغربيين الذين شكل بعضهم مجموعات صداقة داخل أحزابهم لفلسطين على غرار أصدقاء إسرائيل في حزب العمال أو المحافظين البريطانيين. وبالرغم من تواضع إمكاناتهم بالمقارنة مع اللوبي الداعم للاحتلال الا أن وجودهم غدا ملموساً وأصواتهم مرتفعة لا سيما لدى الأحزاب اليسارية الأوروبية أو الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أخذت تلك المجموعات توقع العرائض الجماعية وتطلق النداءات للتعبير عن التضامن مع فلسطين أو الدعوة إلى إنهاء الاحتلال.

كما أخذت المؤسسات الفلسطينية وشبكة المؤسسات المساندة لها بدعم المرشحين لعضوية بعض مجالس النواب في الانتخابات العامة بناء على مدى استعدادهم لدعم فلسطين ومطالبها بالعدالة، حيث يتم تعميم أسماء هؤلاء على الجاليات العربية والإسلامية وغيرها والدعوة لانتخابهم. وقد نجح العديد من المرشحين المناصرين لفلسطين سواء في الكونغرس الأمريكي أو مجلس العموم البريطاني أو غيرهما من البرلمانات حيث ساهموا في ارتفاع صوت فلسطين في تلك الأروقة التي كانت مغلقة في وجه الرواية الفلسطينية حتى وقت قريب. كما نجح حراك الفلسطينيين بالتعاون مع اليسار في بلد كالسلفادور – على حد قول رئيس الاتحاد الفلسطيني لأمريكا اللاتينية سمعان خوري– في إغلاق السفارة الإسرائيلية هناك منذ العام ٢٠١٧ في حين وقف مرشحون ذوو خلفيات فلسطينية على رأس بعض الأحزاب في الانتخابات العامة مندمجين في بنية تلك الأحزاب وهياكلها المختلفة حيث وصل على سبيل المثال فلسطيني إلى رئاسة الدولة بينما وصل آخر إلى رئاسة بلدية العاصمة وآخرون إلى البرلمان. كما نجحوا كذلك في الوصول إلى عضوية البرلمان في تشيلي واثبتوا حضوراً في دول أخرى كهندوراس وكولومبيا مشكلّين قوة سياسية فضلاً عن قوتهم الجماهيرية في البلاد ككل (خوري، ٢٠٢٢).

في المقابل حرصت مؤسسات فلسطينية أخرى على التشبيك مع أطراف مساندة على الساحة الدولية في فعاليات الاحتجاج والتظاهر وتعبئة الرأي العام ونزع الشرعية عن الاحتلال. وعادة ما تبلغ تلك الفعاليات ذروتها في المناسبات الساخنة التي يكون فيها العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين في أوجه. حيث تنظم التظاهرات والاعتصامات أمام السفارات الصهيونية في عواصم عالمية عدة وأمام مقرات الحكومات الغربية أو في أماكن عامة لتوصيل الرسالة السياسية التي يحملها الفلسطينيون بهذا الشأن. بعض تلك الفعاليات شارك فيها عشرات الآلاف من المتظاهرين والذين عبروا عن تضامنهم مع فلسطين ودعوا حكوماتهم إلى

الكف عن دعم إسرائيل والتغطية على جرائمها. تجلى أبلغ الأثر على هذا الصعيد بتنظيم مئات المسيرات والتظاهرات في شوارع العالم للتعبير عن سخط الجماهير بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في مايو أيار من العام ٢٠٢١ أثناء معركة سيف القدس. فقد كان لافتاً بشكل استثنائي حجم المشاركة والتفاعل مع تلك الاحداث، إذ ساهمت المؤسسات الفلسطينية في الشتات وأنصارها وشركاؤها والشخصيات العامة والطلبة في أنحاء العالم في التعبير عن غضبهم بشكل غير مسبوق (الزير، ٢٠٢٢).

كما تم في هذا السياق أيضاً تنظيم حملات عديدة استهدفت كسر الحصار المفروض على قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٧م، مثل حملة (أسطول الحرية) والتي لاقت صدى دولياً كبيراً لا سيما بعد ان اعترضت القوات الإسرائيلية مسار السفينة التي كانت في طريقها إلى القطاع واقتحمتها وقتلت عشرة من المتضامنين الأتراك الذين كانوا على متنها وجرحت العشرات واعتقلت آخرين. كان لتلك الحملة فضل كبير في تسليط الضوء على معاناة الفلسطينيين في القطاع ومدى الظلم الذي يعيشونه لا سيما منذ العام ٢٠٠٦ بعد أن فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية. إضافة إلى هذا فقد كان لـ (المسيرة العالمية نحو القدس) والتي قادها فلسطينيون من الشتات وشارك فيها الآلاف من أنحاء عديدة من العالم دور ملموس في تسليط الضوء على القدس وما تواجهه من تهويد مستمر (بيراوي، ٢٠٢٢).

علاوة على ذلك فقد أسهمت مسيرات العودة – التي شارك فيها الشتات الفلسطيني في العديد من الدول العربية المحيطة بفلسطين – في إعادة قضية اللاجئين إلى الواجهة. وفي ظل موجات التطبيع العربي مع الاحتلال عقب (اتفاقات ابراهام) فقد شكلت حملات مقاومة التطبيع شكلاً آخر من أشكال المواجهة السياسية التي يخوضها الشتات الفلسطيني ومناصرو القضية الفلسطينية على الساحة الدولية والاقليمية.

إلى جانب المؤسسات الفلسطينية العاملة في هذا الإطار نشطت حركات التضامن مع فلسطين (PSC) وحركات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (PDS) التي أسهمت بشكل فاعل في تعرية السياسات الإسرائيلية على الصعيد الدولي واعتبرتها إسرائيل تهديداً استراتيجياً لها. وفي الوقت الذي حاولت إسرائيل جهدها لإخراج تلك المؤسسات – سواء الفلسطينية منها أو حتى المتضامنة – على القانون من خلال أنصارها من المشرعين الغربيين وصناع القرار ووصم تلك الحركات بمعاداة السامية تارة وبدعم الإرهاب أخرى إلا أن تلك المحاولات لم تلق إلا نجاحات ضئيلة بسبب قدرة تلك المنظمات على المواءمة بين احترام القوانين المعمول بها في الغرب ونصرة القضية الفلسطينية (شاكر، ٢٠٢٢).

اما على صعيد حقوق الانسان فقد برزت العديد من مؤسسات الشتات التي أخذت على عاتقها توثيق الحقوق الفلسطينية والانتهاكات المتعلقة بها وملاحقة المحتلين وقادتهم جنائياً في المحافل الدولية إما مباشرة أو من خلال التشبيك مع مؤسسات دولية حكومية وغير حكومية كما حصل مع بعض المسؤولين الإسرائيليين في لندن (كرّام، الجزيرة نت، ٢٠١٦). وفي هذا الإطار تم العمل على إبراز قضايا الأسرى والمعتقلين الأطفال

والنساء، وسياسات هدم البيوت ومصادرة الأراضي وغير ذلك من القضايا التي شكلت أساساً بنت عليه مؤسسات الشتات نضالها القانوني.

الدعوة الى مقاطعة إسرائيل اقتصادياً وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها شكل وجهاً من أوجه التعبئة التي خاضها الشتات الفلسطيني ومناصروه على الساحة الدولية. بيد أن تلك الدعوات – وعلى الرغم مما تمثله من أهمية في هذا السياق وما تحققه من نجاحات – بحاجة إلى مزيد من العمل والتخطيط والمتابعة لتحويل بعض تلك النجاحات إلى اختراقات يعتد بها. حيث شكّلت قلة إمكانات مؤسسات الـ (PDS) وعدم التفرغ لمهماتها بالشكل المطلوب وملاحقة الناشطين في إطارها قانونياً في المحاكم الأوروبية والأمريكية معوقات أساسية لعملها، ولكنها لا زالت تشكل تحدياً للاحتلال على الساحة الدولية (بيراوي، ٢٠٢٢).

وبالنظر إلى قوة اللوبي الصهيوني اللوجستية والتنظيمية فإن كل دعوى قضائية يرفعها هذا اللوبي ضد أفراد أو مؤسسات تعمل في إطار المقاطعة يستوجب بذل إمكانات مادية دفاعية مقابلة وهو ما لا يتوفر بالشكل الذي يخفف من أعباء هؤلاء النفسية أو المادية. وفي ظل موجة التطبيع العربي وغير العربي مع المحتل الصهيوني فإن هناك ضعفاً واضحاً في الأطر التي تهتم بمواجهة التمدد الاقتصادي الإسرائيلي فضلاً عن السياسي. الأمر الذي يحتاج من الناشطين الفلسطينيين في الشتات إعادة النظر في استراتيجيات التوسع في دمج غير الفلسطينيين في هذا الجهد، حيث يملك الأخيرون معرفة بمجتمعاتهم ونظمهم السياسية بما يمكنهم من مواجهة العلاقات الاقتصادية مع المحتل بشكل أكثر سلاسة ومقبولية على الانظمة.

أما الجانب العسكري تعبئة وتجنيداً وتجهيزاً فغني عن القول أن مؤسسات الحراك الفلسطينية قد نأت بنفسها بالكلية عن ذلك لغياب البيئة الدولية والإقليمية المناسبة لهذا الغرض. فبعد انتهاء الحرب الباردة وظهور النظام العالمي أحادي القطبية لم يعد بالإمكان اللعب على هذا الوتر أسوة بما كان عليه الحال قبل ذلك. فالسقوف القانونية للدول عامة لا تسمح بانخراط الشتات الفلسطيني في إطار مؤسساتي ذي منحى عسكري بأي شكل من الأشكال، وهو ما أفقد حركات المقاومة ساحة مهمة من ساحات الإعداد والمقاومة (حمود، ٢٠٢٢). وهذا بطبيعة الحال لا يمنع ان تكون هناك محاولات فردية هنا أو هناك إلا أن ذلك لا يدخل ضمن أصناف الحراك الفلسطيني في الشتات في الوقت الراهن.

ثالثاً: مؤسسات الثقافة والتراث والهوية

نظم الشتات ذاته كذلك في إطار فعله الجمعي (collective actions) عبر تأسيس العديد من المؤسسات الفلسطينية التي تهتم بنشر الوعي والحفاظ على الذاكرة الجمعية وتكريس الهوية الفلسطينية كجزء أصيل من شخصية الأجيال التي تعاقبت عليها عقود من الزمن في الغربة. وقد شكلت أولوية الحفاظ على الهوية من الضياع والاضمحلال والذوبان إحدى أهم الأولويات التي عمل الناشطون على إعطائها زخماً. تشكلت تلك المؤسسات في أكثر من مكان في العالم لاسيما في أمريكا وأوروبا، وكذلك في أمريكا اللاتينية وغيرها. ففي الأخيرة على سبيل المثال يبلغ تعداد الجالية الفلسطينية على حد تقدير رئيس اتحاد الجاليات الفلسطينية هناك

أكثر من 600,000 فلسطيني وهو ما استدعى العمل على الحفاظ على الهوية والقضية حية في نفوس تلك الأجيال التي هاجرت إلى هناك منذ عشرات السنين (خوري، ٢٠٢٢). تم في هذا السياق إنشاء الكثير من النوادي والمؤسسات التراثية وتلك التي تهتم بالفنون الشعبية والروابط العائلية التي نظمت المهرجانات الوطنية والتراثية بهدف الإبقاء على روابط اللغة والدين والتراث والانتماء لفلسطين في أوساط الأجيال الناشئة لا سيما في ظل التجاهل الذي تبديه القيادة الفلسطينية الرسمية– المركز عن حجم الجالية وأهميتها.

إزاء ذلك تخصصت منظمات في دراسات اللاجئين كمركز العودة الفلسطيني بلندن وأخرى بعموم القضية الفلسطينية كمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ببيروت ومركز رؤية للدراسات التنموية بإسطنبول ومؤسسة الدراسات الفلسطينية وغيرها من المؤسسات التي أنجزت الأبحاث والدراسات ومئات المقالات والكتب والتقارير التي تابعت الحالة الفلسطينية في الداخل والشتات بمستويات عالية من الحرفية بعيداً عن أي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية بهذا الشأن. كما وفروا منصات للاستشارات السياسية حول القضية الفلسطينية إضافة لمحاولاتهم الحثيثة لتقريب وجهات النظر الفلسطينية بين الفرقاء الفلسطينيين كمسار موازٍ للمسار السياسي الرسمي الذي تقوده الفصائل. علاوة على ذلك فقد حرصت تلك المراكز والمؤسسات على توفير منتديات للتوعية والتدريب وإكساب المهارات السياسية لفئات من الشباب الفلسطيني في الشتات. كما خرّجت أكاديمية دراسات اللاجئين – على سبيل المثال – مئات من الشباب المتخصصين بشؤون اللجوء الفلسطيني والقضية الفلسطينية (عمرو، ٢٠٢٢).

في ذات الوقت ظهرت على امتداد دول الشتات في العالم عشرات المؤسسات التي تخصصت في اللاجئين وحق العودة وفقاً لـ (عمرو، ٢٠٢٢)، وعشرات المنتديات والتجمعات الفلسطينية في كثير من دول العالم كالمنتدى الفلسطيني في بريطانيا والدنمارك والتجمع الفلسطيني في المانيا ومركز عدالة الفلسطيني في السويد ومبادرة فلسطينيي أوروبا للعمل الوطني وغيرها الكثير، والتي اهتمت بعقد المحاضرات والندوات والمؤتمرات وإقامة المهرجانات التعبوية وإحياء التراث وتوطيد الأواصر بين الفلسطينيين من خلال الأنشطة الأسبوعية أو الشهرية أو الموسمية ذات العلاقة وبناء الجسور بين الفلسطينيين سياسياً وثقافياً واجتماعياً.

إلى جانب ذلك كله ظهرت عمليات تعبئة وتأطير أخرى في سياق الفعل الجمعي الفلسطيني لبناء اتحادات شعبية ومنصات إعلامية ومواقع الكترونية مختصة بالشأن الفلسطيني من زوايا كثيرة، حيث وجدت تلك المحاولات نجاحات متفاوتة تبعاً لعوامل وظروف مختلفة.

رابعاً: مؤتمرات فلسطينيي الخارج

بينما تراجع دور القيادة – المركز في النضال والتعبئة والتأطير في أوساط فلسطينيي الخارج، تقدم الشتات– الهامش ليملأ الفراغ عبر عقد الكثير من الفعاليات والأنشطة والمؤتمرات في أماكن كثيرة حول العالم. وعلى الرغم من أن هذا الهامش لا يحوز على ما يتوفر للقيادة – المركز من موارد ومصادر قوة سياسية وقانونية ولم يتمكن في المحصلة من سحبها منه الا أن فعل الهامش المتجدد من شأنه أن يشكل عامل إزعاج لتلك

القيادة– المركز وعامل تشويش على حصرية تمثيلها شعبياً ودولياً. من تلك التجارب التي جمعت في هذا السياق السياسة والثقافة والتراث والهوية الفلسطينية على الساحة الاوروبية مؤتمر فلسطينيي أوروبا الذي أخذ دوراً مميزاً بين غيره من الفعاليات والأنشطة بسبب ديمومة انعقاده ومستوى تنظيمه وحجم المشاركة فيه. فقد تمكن القائمون على المؤتمر من عقد عشرين نسخة سنوية منه حتى الان، آخرها كان في مدينة مالمو بالسويد. جرت العادة تحت هذه المظلة أن يحتشد الفلسطينيون من كل أرجاء القارة الأوروبية يتدارسون القضية وما وصلت إليه ويجددون تمسكهم بالتحرير وحق العودة هدفاً وبتقرير المصير والحق في استعادة الوطن المحتل وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس (الموقع الالكتروني لمؤتمر فلسطينيي أوروبا، ٢٠٢٣).

وقد صدر عن كل نسخة من هذا المؤتمر وثيقة ختامية ما فتئت تؤكد المؤكد بهذا الخصوص وتجمع صفوف الفلسطينيين في القارة على حق العودة، في وقت تهمل فيه قيادة منظمة التحرير هذا الجمهور الا في أطر ونطاقات ضيقة لم تحز من خلالها على الثقة المفقودة مع الشتات. وقد شكل المؤتمر على مدار الأعوام مكاناً يجتمع فيه الشتات الفلسطيني في اوروبا تحت سقف واحد يرسلون من خلاله رسائلهم في كل الاتجاهات وتحديداً قيادة م ت ف ودولة الاحتلال بأن لا تنازل عن الحقوق ولا شرعية لمتنازل عنها مهما علا شأنه وانتحل من صفات كما يؤكد ماجد الزير الرئيس السابق لمؤتمر فلسطينيي أوروبا. ورغم ان المؤتمر لم يجدد ذاته جوهرياً ولم يتحول إلى مرجعية للفلسطينيين في أوروبا إلا أنه يمثل بوصلة التوجه الفلسطيني في الخارج والذي شكّل على الدوام مصدر إزعاج للوبي الصهيوني الذي حاول مراراً أن يعوق انعقاده تحت ذرائع معاداة السامية أو دعمه للإرهاب (الزير،٢٠٢٢). كما أن المؤتمر كان عامل إزعاج لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في العديد من نسخه وتحديداً آخرها المنعقد في السويد ٢٠٢٣. فقد أصدرت منظمة التحرير وقيادات وازنة في السلطة وحركة فتح بيانات وتصريحات عدة يتهمون المؤتمر بسعيه ليكون بديلاً عن منظمة التحرير. حيث كان حجم المشاركة في الهجوم على المؤتمر يشي بمدى القلق الذي ينتاب قيادة المنظمة من قضية التمثيل والشرعية (صالح، ٢٠٢٣).

في المقابل شكلت تجربة المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج محاولة أخرى في إطار السعي لإعلاء الصوت الفلسطيني المتمسك بحق العودة والرافض لمسار أوسلو الذي يتهم بالتفريط في حقوق اللاجئين والشتات وحرمانهم من حقهم في المشاركة بصناعة القرار. فقد اجتمع الالاف من الفلسطينيين القادمين من أكثر من خمسين دولة في العالم – وفقاً لتصريحات منظمي المؤتمر الأول المنعقد في إسطنبول في فبراير من العام ٢٠١٧م – ليؤكدوا ألا تفويض لقيادة منظمة التحرير أو أي جهة أخرى للتفاوض على حق العودة أو التنازل عنه (الموقع الالكتروني للمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، ٢٠٢٣). تمخض المؤتمر حينها عن هيكلية إدارية تم تكليفها بالعمل على تكريس رؤية المؤتمر وترجمة مخرجاته إلى وقائع.

وعلى الرغم من أن المؤتمر لم يطرح ذاته بديلاً عن منظمة التحرير أو مجلسها الوطني – رغم الدعوات الكثيرة التي دعته إلى بذل جهد في هذا الاتجاه كما يقول أسامة أبو رشيد وإبراهيم حمامي – الا أنه تكرس بحكم الواقع كأكبر واهم جسم ناظم للحراك الفلسطيني في أوساط الشتات بعد مؤتمر فلسطينيي أوروبا حسبما يؤكد (خوري، ٢٠٢٢).

وبالنظر الى التحديات التي تواجه المؤتمر من داخله أو خارجه والبيئة التي يعمل فيها فقد خسر جزء من بريقه الذي لازمه عند الانطلاقة، إذ انقسمت في إطاره الرؤى بين من يرى ضرورة تحوله إلى مرجعية للشعب الفلسطيني في الشتات تمهيداً لسحب البساط من تحت القيادة المتنفذة في منظمة التحرير والتي تحول دون انتخابات المجلس الوطني وسائر المؤسسات الفلسطينية، وبين من يرى انه ينبغي عدم المساس بوحدانية تمثيل المنظمة باعتبارها منجزاً وطنياً للكل الفلسطيني ولا داعي للمزيد من حالة التفكك على الساحة الفلسطينية (الزير، وعمرو، ٢٠٢٢). بيد أن غلبة التيار الذي يمثل الرؤية الثانية على نظيره دفعت ببعض الشخصيات الوازنة من التيار الأول على حد تعبير (الزير،٢٠٢٢) إلى القفز من المركب، حيث اعتبر هذا البعض أن رؤية التيار الثاني أحالت المؤتمر الشعبي إلى مجرد هيئة فلسطينية مدنية أخرى إلى جانب عشرات من الهيئات العاملة على هذا المستوى في الشتات بدلاً من ان تتحول إلى ناظم أو مرجعية له. وعلى الرغم من أن الجدل لا زال قائماً حول هذه الفكرة الا أن عضو الأمانة العامة للمؤتمر زاهر بيراوي ينفي ان يكون المؤتمر الشعبي قد طرح نفسه يوماً مرجعية لفلسطينيي الخارج أو بذل جهداً في هذا الاتجاه. كما يرى أن المؤتمر لا يستطيع لعب هذا الدور من الأساس، لان هناك قضايا بنيوية وفكرية تحول دون قدرته أن يكون ناظماً للعمل الفلسطيني في الشتات ككل، في إشارة إلى غلبة اللون الفصائلي الواحد على عضويته (بيراوي، ٢٠٢٢).

من وجهة نظر التيار الأول فإن مسألة انتزاع المنظمة من (مغتصبي) القرار فيها على حد تعبيرهم أولوية يجب ألا تتقدمها أولوية (عمرو، ٢٠٢٢). إذ من غير الممكن وفقاً للتجربة الممتدة في تاريخ منظمة التحرير أن تسلم القيادة طوعاً لجهة منتخبة في ظل الظروف الدولية والإقليمية المحيطة. وبالتالي فإن الشروع العملي في تأطير الشتات والتحضير الفعلي لتمكينه من ممارسة حقه في انتخاب ممثلين له وتشكيل مرجعية مؤقتة من شأنه أن يحول دون استمرار قيادة منظمة التحرير في الادعاء بتمثيلها للكل الفلسطيني. أما الرؤية المقابلة – فعدا عن كونها تخشى على وحدانية تمثيل المنظمة باعتبارها منجزاً وطنياً بغض النظر عن فساد قيادتها – تتذرع بالظروف الدولية التي لا تسمح بتشكيل جسم مواز لمنظمة التحرير، ولا يمكنها بالتالي أن تعترف بأي مخرجات من هذا القبيل بما يعنيه ذلك من عدم الشرعية وضياع الجهود في غير الاتجاه الذي ينبغي لها ان تبذل فيه (الزير وعمرو، ٢٠٢٢م).

تحديات الحراك والفرص المتاحة

في الوقت الذي يجترح فيه فلسطينيو الشتات ما أمكنهم من أنشطة وفعاليات في إطار التعبئة العامة التي يقومون بها في سبيل النهوض بقضيتهم دولياً وبين أجيال الشتات فإن هناك العديد من التحديات التي تقف حجر عثرة في طريق تطوير الأداء على هذا الصعيد. صحيح ان التحديات لم تنقطع يوماً إلا أنّها تزايدت في الآونة الأخيرة تبعاً للعديد من التغيرات السياسية والأمنية والتكنلوجية.

أولا: تشتت الجهود وغياب المرجعية

أولى تحديات المرحلة تتمثل في تشتت جهود الشتات الفلسطيني وتوجهاته الوطنية. إذ تعاني الحالة الفلسطينية في الخارج من غياب الرؤية الموحدة واللازمة لنظم أعمالها على الوجه الأمثل أو ما يدعوها (بيراوي، ٢٠٢٢) بارتباك الرؤية. ففي ظل متغيرات ما بعد أوسلو تمايزت توجهات العمل الفلسطيني في الخارج بشكل أكثر وضوحاً بين من يرون دورهم في الجانب الإغاثي ودعم الصمود، ومن يرونه في إسناد الداخل مادياً ومعنوياً في مواجهته اليومية مع الاستيطان والتهويد. كما يرى البعض أن مخاطبة الرأي العام الدولي ولفت انتباهه إلى ما يجري من انتهاكات إسرائيلية في الداخل الفلسطيني يمثل أولوية سياسية من خلال المظاهرات والاعتصامات وأعمال جماعات الضغط. أما آخرون فيرون – في ظل الانسدادات السياسية – أن مهمتهم تتمثل في الإبقاء على التراث الفلسطيني حياً والحفاظ على الهوية والذاكرة الفلسطينية في ظل تعاقب الأجيال التي لم يتسنّ لكثير منها زيارة فلسطين أو التعرف عليها (خوري، ٢٠٢٢). لربما تصبّ كل هذه التوجهات في مصبّ فلسطين والصمود والذاكرة الا أنّ غياب الناظم بين هذه الجهود يجعلها أبعد ما تكون عن أن توظف وطنياً في إطار مشروع متكامل معروف الوجهة والهدف والتفاصيل.

يعزى ذلك إلى غياب المرجعية التي من شأنها أن تخطط وتوجه وتنظم وتحرّض وتفعل ما يخدم مشروعاً محدداً مركزه حق العودة وتقرير المصير. إذ لم تعد منظمة التحرير تشكل تلك المرجعية التي يمكنها توظيف هذا الكم الهائل من الشتات بإمكاناته النوعية المتعددة، بل لم يعد الشتات أساساً على أجندة تلك القيادة وفقاً لـ (بيراوي، ٢٠٢٢). فالتمثيل الفلسطيني الرسمي على كل الصعد التي ترتبط بمنظمة التحرير وأطرها الرسمية والشعبية لا يعبر عن حقيقة الحالة الفلسطينية حيث يسيطر على دفة القرار فيها مجموعة متنفذة تدير أمرها بانعدام ملموس للشفافية أو الديمقراطية، وفي ظل غيبة لأطر محاسبة فاعلة تضع حدا للأخطاء التي وقعت فيها المنظمة.

الانكشاف الذي تعرض له فلسطينيو الشتات بغياب هذه المرجعية شتت الجهود والرؤى وفي المحصلة شتت المشتت حتى غدا المشهد الفلسطيني بلا مرجعية حقيقية رسمية أو غير رسمية، سوى من بعض المحاولات الخجولة التي لم ترق الى مستوى تحدي فرصة تخلي منظمة التحرير لتشكيل مرجعية سواء كانت بديلاً أو لم تكن. يرى (شاكر، ٢٠٢٢) أن هذا التحدي يشكل أساس كل التحديات الأخرى إذ لم يعد هناك من يمكنه ان

ينظم العمل لفلسطين أو يوجهه الوجهة اللازمة او حتى يوظفه سياسياً بما من شأنه أن يعود بالنفع على المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل بالعودة والتحرير.

وعلى الرغم من العناوين العديدة التي أسستها نخب فلسطينية لتشكيل محركات عملية للحراك في الشتات سواء في أوروبا أو الأمريكيتين أو حتى على نحو أعم كالمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج إلا أن أحداً من هذه العناوين لم يتبن العمل على تشكيل مرجعية قيادية شعبية أو سياسية فضلاً عن أن تكون قانونية. فالجهود التي بذلت ظلت قاصرة على تلك الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات الشتات لتحريك الحالة الفلسطينية في الخارج إلا أنها لم تحمل لواء تمليك الشتات الحق في تمثيل ذاته والتعبير عنها أزاء عمليات الإقصاء التي تمارسها القيادة المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية والتي تجاهلت وجودهم واستثنتهم في كل ما يتعلق بمصيرهم (الزير، ٢٠٢٢).

صحيح أن تجربة المؤتمر الشعبي وغيرها تعد واحدة من المحاولات الواعدة لاستعادة دور الشتات، الا أنها لم تصل إلى حد القدرة على مواجهة أوسلو، بل إنها لم تكن تحمل رؤية جريئة وواضحة من أجل القيام بمثل هذا الدور، على حد قول (التميمي،٢٠٢٢) وهو ما يؤكد أن عمليات التعبئة والتأطير واستغلال الفرص لم ترتق إلى المستوى الذي يضمن مستوى متقدم من النجاح. وغني عن القول أن غياب المرجعية يعني غياب الرؤية الموحدة أو المشروع الواحد والبقاء في دائرة الهامش المحكوم بفقدان البوصلة. ويكتفي رئيس الاتحاد الفلسطيني لأمريكا اللاتينية بالمطالبة بالانتخابات الديمقراطية والمشاركة في كل شيء لإيجاد قيادة وطنية تؤمن بالمقاومة، نافياً السعي إلى إيجاد أجسام بديلة بقدر رفضه لفرض ممثلين من قبل السلطة خارج صندوق الاقتراع (خوري، ٢٠٢٢).

ثانياً: حملات التشويه والتحريض والعزل

يشكّل اللوبي الصهيوني في الغرب تحدياً كبيراً للحراك الفلسطيني في الشتات. فقد كرس هذا اللوبي بمؤسساته المختلفة وعلاقاته العنكبوتية مع صناع القرار في الغرب قدرة على الفعل المعاكس الذي يستهدف العاملين لفلسطين بشتى مشاربهم. فاللوبي لديه من الإمكانات المادية واللوجستية ما مكّنهم من الوقوف في مواجهة العاملين لفلسطين في كثير من الميادين. يأتي ذلك من خلال صحفيين، أو محامين، أو كتاب، أو مؤسسات، أو غير ذلك حيث يركزون جلّ جهودهم في محاولة لدمغ ناشطي فلسطين أفراداً أو مؤسسات بمعاداة السامية تارة أو بدعم الإرهاب أخرى (شاكر وبيراوي والتميمي، ٢٠٢٢).

وعندما لا تجدي المحاولات القانونية في النيل من الناشطين يستخدم اللوبي أدوات اخرى للتحريض عليهم أو تشويههم، وهو ما يترك أثراً ملموساً على تلك المؤسسات ينعكس على حرمان العديد منها أحياناً من فتح حسابات في البنوك الرئيسية في الغرب أو حتى التسبب بإغلاق الموجود منها. وعلى الرغم من القول أنّ لدى الناشطين روحاً عالية من التضحية إلا أنه القلق يجتاحهم لا سيما أولئك الذين يعملون منهم على بناء مستقبلهم المهني في الغرب. أحياناً يلجأ اللوبي من خلال مؤسسات محسوبة عليه إلى نشر أسماء هؤلاء

الناشطين في لوائح سوداء وربطهم بمعاداة السامية أو حتى رفع قضايا ضدهم مما يجعل أثر ذلك مستمراً على الناشطين لفترات طويلة من الزمن. من الأمثلة على تلك المؤسسات المساندة للوبي في الولايات المتحدة الامريكية David Horowitz, Canary Mission, AMCHA, Campus Watch, Stand With US, Simon Wiesenthal Center, Middle East Forum and the Zionist Organization of America والتي سعت بكل طاقتها لتشويه العاملين لفلسطين في أمريكا كما فعلت بالناشطة والأكاديمية الفلسطينية في الجامعات الأمريكية د. رباب عبد الهادي باعتبارها معادية للسامية وداعمة للإرهاب مما اضطر الأخيرة إلى اللجوء الى المحاكم الأمريكية في مواجهة تلك الحملات المنظمة(American Muslims for Palestine website, 2020.)

أما عن القوائم السوداء التي تنشرها مؤسسة كناري ميشين (Canary Mission, 2020) بحق ناشطي فلسطين من طلبة الجامعات في أمريكا أو حتى المحاضرين وغيرهم فيمكن للمرء أن يلقي نظرة على موقع المنظمة الالكتروني لمعرفة مدى الإرهاب الذي يوضع تحت سيفه هؤلاء الناشطون. المشكلة في ذلك أنّ بعض الجهات المهنية في أمريكا كما غيرها في الغرب تحمل تلك القوائم على محمل الجد حيث يعتبرونها بمثابة مرجع لفحص سلامة الناشطين الأمنية أو الجنائية مما يشكل تهديداً على مستقبل الضحايا المهني. وهو ما يطلق عليه طارق حمود الاغتيال المدني للناشطين. ففي الوقت الذي كانت إسرائيل تمارس فيه الاغتيال الجسدي في السبعينيات والثمانينيات في أوروبا وغيرها تلجأ اليوم هي وأنصارها إلى الاغتيالات المعنوية للناشطين كي تحول حياتهم إلى جحيم (حمود، ٢٠٢٢). فضلاً عن أن إسرائيل ذاتها حرمت أشخاصاً من الدخول إلى فلسطين بناء على ما صدر عن مؤسسات اللوبي الصهيوني بهذا الشأن. وعدا عن علاقاتهم الرسمية بالحكومات والأحزاب الغربية بكافة مسمياتها وتشكيلهم مجموعات صديقة لإسرائيل داخلها وقدرتهم على صقل المواقف الغربية بما يدعم الاحتلال وأنشطته نجد مجموعات اللوبي تتصدى للأنشطة الفلسطينية في إطار ما يسميه الاحتلال عمليات نزع الشرعية عن إسرائيل من خلال عمليات مضادة تستهدف القائمين على تلك الأنشطة والتضييق عليهم (see, Terrorists in Suits; The Ties Between NGOs promoting BDS and Terrorist Organizations, 2019).

في ذات السياق فقد شكل تركّز نشاط الشتات الفلسطيني في غير البيئة الطبيعية للاجئين الفلسطينيين وتحديداً في أوروبا والامريكيتين في مواجهة ضعف واضح للحراك في حواضنه العربية الطبيعية تحدياً من نوع آخر. فالخطاب الفلسطيني في الحواضن الجديدة – رغم أهميته والدور الفاعل الذي يؤديه بالمقارنة مع دولنا العربية – مسقوف بمحاذير تتعلق بترسانة من القوانين المتعلقة بالإرهاب ومعاداة السامية المرتبطة بعمل اللوبي الصهيوني والتي تشكل سيفاً مسلطاً على كافة الأنشطة التي يقوم بها الناشطون في الشتات. هذا الأمر أنتج نوعاً من الرقابة الذاتية على الخطاب والسلوك الفلسطيني في الشتات بحيث غدا الفلسطينيون يتحركون في إطار الحد الأدنى المقبول قانوناً في الغرب حذراً من الوقوع ضحية لوشايات اللوبي ومناصريه. وقد دفعت العديد من المؤسسات الفلسطينية أو حتى الأفراد أثماناً في هذا الإطار حيث أغلقت مؤسسات أو

تقلص عملها الى الحد الأدنى جراء هذا الواقع (بيراوي، 2022). في المقابل فإن الأبعاد الأمنية التي تحكم علاقة بعض الحواضن العربية بالحراك الفلسطيني في الشتات والعاملين في إطاره جعلت نطاق الحراك محدوداً وفي كثير من الإحيان يهبط عن مستواه ونطاقه في الغرب.

أما على المستوى الرسمي الفلسطيني فقد عملت السلطة الفلسطينية بإمكاناتها السياسية والفنية وشرعيتها الدولية على الحيلولة دون تمكين بعض أشكال الحراك في أوساط فلسطينيي الخارج أن يأخذ مداه لا سيما عندما بدأت المطالبات تمس شرعية قيادة م ت ف والحق في انتخابها ديمقراطياً. كان ذلك عبر استغلال القنوات الدبلوماسية في الضغط على دول المنطقة لعدم تمكين المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج على سبيل المثال من أن يقوم بما من شأنه أن يشكل نقيضاً أو نظيراً للمنظمة أو قيادتها. عدا عن أن العديد من الأنظمة اقليمياً لم تسمح للمؤتمر أن يعمل على ارضها مراعاة للسلطة الفلسطينية أو خضوعاً لضغوطاتها بهذا الشأن كما يؤكد (صالح،٢٠٢٢).

ثالثاً: المعضلة المادية

في الوقت الذي تقف فيه دولة الاحتلال واللوبي الصهيوني بإمكاناته المادية وثرائه المعروف خلف المؤسسات الصهيونية المناهضة للحراك الفلسطيني في الشتات يجد الناشطون الفلسطينيون أنفسهم مكشوفين مادياً ومجردين من الدعم الحكومي أو حتى شبه الحكومي (بيراوي والزير، ٢٠٢٢). وبينما تمتلك السفارات الفلسطينية الإمكانات المادية واللوجستية والبشرية التي يمكنها أن تسند الشتات لو توفرت الإرادة الوطنية نجدها تقف إزاء حراك الشتات على الحياد إن لم يكن على الطرف النقيض أحياناً. ناهيك عن أن المؤسسات أو الأفراد الذين كانوا يقدمون الدعم على هذا الصعيد لم يعودوا في ذات الاريحية التي كانوا عليها خشية ملاحقتهم بتهم تتعلق بدعم الإرهاب في لحظة من اللحظات، مما يدفعهم للبقاء بعيداً عن الواجهة أو في أحسن الأحوال يقدمون دعمهم في الخفاء مما يؤثر على فعالية الأنشطة ونوعيتها واتساعها في آن واحد (بيراوي، 2022). وقد تم رصد العديد من الأفراد والمؤسسات الذين أغلقت حساباتهم البنكية أو أدرجوا على قوائم سوداء بفعل نشاط اللوبي الصهيوني والمؤسسات الداعمة له لشبهات تتعلق بقضايا مالية.

وجود هذا التحدي بطبيعة الحال عطل الكثير من الخطط، وحال دون الكثير من اشكال الحراك الممكن وجعل من القائمين على الحراك الفلسطيني – في ظل إمكاناتهم المادية المحدودة جداً – مجالاً سهلاً للمهاجمة من قبل اللوبي الصهيوني وداعميه في الغرب (بيراوي وحمود، ٢٠٢٢). وبالنظر إلى الكلفة العالية لتشغيل مؤسسات فاعلة لصالح فلسطين هناك فإن التغلب على هذه الصعوبة يعد ضرورة من ضرورات تفعيل الشتات بشكل يتناسب وحجمه وإمكاناته (الزير، ٢٠٢٢).

رابعاً: الهوية والذاكرة

يرتبط هذا التحدي بالجيل الثاني والثالث من الشتات الفلسطيني، وتحديدا في أوروبا والأمريكيتين، حيث يتهدد تلك الأجيال ليس فقط نسيان القضية ومتعلقاتها، بل الذوبان اللغوي والثقافي في تلك المجتمعات وهو ما

أوجب ضرورة وجود جهات مركزية فاعلة تضع نصب أعينها الحفاظ على تلك الأجيال والإبقاء على فلسطين حية في ذاكرتهم الجمعية والفردية بتراثها وثقافتها ولغتها ولهجاتها وتفاصيل الصراع حولها (سمعان خوري،٢٠٢٢). على الرغم من كون ما تمر به الأجيال من تغيرات أمراً طبيعياً بحكم الغربة وحتمياتها على الوجه الأعم، الا أن خصوصية القضية الفلسطينية ضاعفت المسؤولية على عاتق الفلسطينيين، وجعلت من بناء مؤسسات جادة لمواجهة هذا التحدي أمراً لا مفرّ منه، سيما وأن المركز – القيادة لا تفعل شيئاً على هذا الصعيد وهو ما أوجب على الهامش – الشتات أن ينظم نفسه للنهوض بهذا الواجب على النحو الأمثل. يرتبط هذا التحدي بما يطلق عليه حسام شاكر تحدي توارث الأجيال داخل الأطر القيادية لتلك المؤسسات التي نهض بها الشتات لمواجهة متطلبات الغربة واللجوء، فبدلاً من تركز العمل في نطاق شخصيات بعينها يتوجب دمج الأجيال الجديدة في تلك الأطر لتمكينها من تولي زمام المبادرة والإبداع والتطوير بأدوات عصرية ربما يكونون هم أقدر على تفعيلها من غيرهم (شاكر، ٢٠٢٢).

في هذا السياق عملت الجاليات الفلسطينية في أمريكا اللاتينية وتحديداً في تشيلي والسلفادور وفنزويلا وغيرها من الدول كما يذكر سمعان خوري على بناء تلك المؤسسات التي من شأنها الإبقاء على القضية حية في نفوس الأجيال الفلسطينية المتعاقبة لا سيما في ظل الكم الكبير من الفلسطينيين المقيمين في تلك البلدان والذين هم في أمس الحاجة – بعد عشرات السنين من الغياب عن فلسطين – الى الثقافة واللغة والدين والوعي على طبيعة الصراع وخصوصيته والتعبئة السياسية وفقاً لذلك (خوري، ٢٠٢٢). وهو ذاته ما قام به الفلسطينيون في الولايات المتحدة الأمريكية حيث فعّلوا ملتقيات عائلية وجهوية ومناطقية وأخرى سياسية للتغلب على مشكلة الأجيال وتعاقبها من جانب ولوضع الكل عند مسؤولياته إزاء القضية عموماً كما أكد (زيادة، ٢٠٢٢).

خامساً: الانقسام الفلسطيني

واحدة من أبرز الانقسامات السياسية في الرأي العام الفلسطيني في الشتات جرت بعد توقيع اتفاق أوسلو والذي وجد له في البداية أنصاراً خارج فلسطين كما في داخلها، تحت مظنة أن هذا المسار يمكن أن يفضي إلى دولة فلسطينية في نهاية المطاف (يوسف، ٢٠٢٢). بيد أن تأييد هذا المسار في الشتات تقلص إلى مدى بعيد في أعقاب خيبة الأمل التي جلبتها حقيقة ذاك الاتفاق. ما شهدته فلسطين من انقسام آخر بين غزة والضفة الغربية بقيادتيهما حماس وفتح منذ العام ٢٠٠٧م انعكس كذلك بشكل أو بآخر على الحالة الفلسطينية في الخارج، إذ تعمق الافتراق في الخطاب السياسي لفلسطينيي الخارج بعد أن أخذ كل فريق يعبر عن مشروعه السياسي المتصور من خلال أنصاره. فالسفارات الفلسطينية في الخارج ومن يقف إلى جانبها تمثل خطاباً يختلف مضموناً عن ذاك الذي تمارسه الجهات التي تنادي بحق العودة ومناهضة أوسلو وإعادة بناء منظمة التحرير على أسس ديمقراطية. فالأول ينظّر لحلّ الدولتين باعتباره المشروع الوطني الممكن ويردد ما تقوله منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، بينما يعطي الثاني الأولوية لإصلاح البيت الفلسطيني

وإعادة الاعتبار للميثاق الوطني الفلسطيني لا سيما في ظل وصول الفريق الأول في مسعاه الى طريق مسدود بعد حوالي ثلاثين عاماً من تبني مشروع التسوية (التميمي،٢٠٢٢).

انعكس الانقسام على تنظيم الشتات لفعالياته في الغرب حيث ينظم أنصار كلا المشروعين في مناسبات عدة أنشطة مختلفة عن بعضها زماناً ومكاناً وأحياناً مضموناً، وإن كانت صفة المناهضة لمشروع أوسلو تغلب على تلك الفعاليات التي لا يمثل فيها الطرف الآخر حضوراً لافتاً. وقد حاول التيار الرافض لأوسلو والعابر للأطياف في العديد من المواقف بناء قواسم مشتركة للعمل في ضوئها – على قاعدة أن ما يجمعنا أكثر مما يفرقنا – إلا أنّ السفارات الفلسطينية والمؤسسات المرتبطة بها بقيت على الأغلب تحافظ على مسافة من هذه الدعوات نائية بإمكاناتها الكبيرة عن الإسهام الجديّ في حراك فلسطينيي الخارج على النحو الأمثل (الزير وخوري، ٢٠٢٢). بل إنها لعبت في العديد من المناسبات دور المعوّق له (التميمي، ٢٠٢٢) والمحرّض عليه (صالح، ٢٠٢٣)، كما حصل بحق مؤتمر فلسطينيي أوروبا العشرين المنعقد في مالمو بالسويد، حيث دعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الى مقاطعة "مؤتمر العودة" واتهمته بتكريس الانقسام والمس بالشرعية الفلسطينية (الموقع الالكتروني لمنظمة التحرير الفلسطينية، ٢٠٢٣). وهو ما فعله كذلك بعض المحسوبين عليها من الناطقين الإعلاميين والمؤسسات العاملة في أوروبا إلى مقاطعة مؤتمر مالمو ومناهضته، واتهمته بالخيانة والسعي إلى شق الصف الفلسطيني والخروج على وحدة التمثيل الفلسطيني (الهور، 2023م).

وفي أمريكا اللاتينية لا يزال هناك جسمان يتنازعان تمثيل الجاليات الفلسطينية، أحدهما يمثل سفارات السلطة الفلسطينية والتيار المتنفذ في المنظمة يدعى (الكوبلاك)، والآخر يمثل التيار الرافض لأوسلو ومخرجاتها وينادي بالتمثيل على أسس ديمقراطية تأخذ بالاعتبار توزيع الجالية ونشاطها، وليس على التعيين من رام الله كما يقول رئيس الاتحاد الفلسطيني لأمريكا اللاتينية سمعان خوري، والذي يعقب قائلاً "لو كان هناك جسم تمثيلي واحد للفلسطينيين في أمريكا اللاتينية لكان حضورهم وتأثيرهم أكثر وزناً وفاعلية على الساحة السياسية، متهماً السلطة الفلسطينية وتيارها في الجاليات بالرغبة في السيطرة وفرض شخوص يؤمنون بنهجهم الأوسلوي"، وهو ما يؤكد أن جهوداً أخرى مطلوبة لجمع الفرقاء على قواسم مقبولة من الجميع ولكن على أسس موضوعية عصرية (خوري، ٢٠٢٢).

وبمعزل عن طبيعة المشروع الذي يمثله كل من طرفي المعادلة في الشتات كانت هناك محاولات للخروج بما يسميه ماجد الزير الروح الوطنية العابرة للون على قاعدة رفض أوسلو كما في المبادرة الفلسطينية للعمل الوطني في أوروبا بالإضافة إلى العديد من المؤسسات (الزير، ٢٠٢٢). كما حاول المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج – في هذا السياق – أن يقوم بهذا الدور من خلال الانفتاح على الألوان المختلفة ووضع شخصيات من خلفيات متعددة في المناصب القيادية العليا إلا أن الصبغة العامة لعضوية المؤتمر والناشطين في إطاره لا زالت وفقاً لكثير من المحللين محسوبة على التيار الإسلامي وهو ما حال دون تبلوره كمظلة جامعة (بيراوي، ٢٠٢٢).

سادساً: محدودية التفاعل الشعبي

يشكل هذا التحدي واحداً من أهم الإشكالات التي تواجه الحراك الفلسطيني لا سيما في الغرب. حيث يمثل الفشل في دمج الجاليات العربية والإسلامية وجزء من الجالية الفلسطينية – غير المبالية أو المحبطة جراء الحالة الوطنية العامة من انقسام وسلوكيات سلطوية على الأرض (تميمي، ٢٠٢٢) – أحد أكبر التحديات أمام الأطر التعبوية الفلسطينية. وفي البلدان الإسلامية والعربية المختلفة يختفي الحراك لصالح فلسطين الا في مناسبات محددة كالحروب التي يشنها الاحتلال على الفلسطينيين بين الفينة والأخرى بفعل عوامل عدة ليس أقلها كما يؤكد (عمرو، ٢٠٢٢) حالة الانهاك والفقر التي يعيشها الفلسطيني وغيره من العرب والمسلمين وانشغال الكل في همومه الوطنية أو المعيشية.

أما في الغرب فبالكاد تشارك الجاليات المذكورة في الحراك لصالح فلسطين، وإن حصل ففي نطاقات ضيقة. وعلى الرغم من كون القضية الفلسطينية قضية مركزية للفلسطينيين والعرب والمسلمين بحكم العلاقة الدينية والوجدانية الا أن هناك نوعاً من الفشل في إدماج جزء مهم من تلك القوى بثقلها في إطار الحراك الفلسطيني. في بريطانيا على سبيل المثال تعد إحدى المنظمات البنغالية المسماة أصدقاء الأقصى Friends of al (Aqsa) واحدة من الأكثر نشاطاً في تعبئة الرأي العام لصالح الأقصى وفلسطين حيث تنظم أنشطة وفعاليات غاية في الأهمية مثل نشاط (فلسطين إكسبو)، الا أن ذلك – وعلى الرغم من أهميته – لا يعكس الحضور الإسلامي الوازن على الساحة البريطانية، وهذا ينسحب بطبيعة الحال على سائر الجاليات بما فيها العربية وحتى الفلسطينية.

صحيح أن جزء من هذه الإشكالية يتعلق بحقيقة انشغال كل جالية بأزماتها المتكررة لا سيما ما تعلق منها بالموطن الأصلي واحتياجاته والتحديات التي تواجهه، إلا أن النكوص عن الانخراط الفاعل والواسع في العمل لفلسطين ومقدساتها يشير بما لا يدع مجالاً للشك إلى ضعف التعبئة إزاء هذا الأمر، والفشل في إقناع تلك الجاليات بأهمية المساهمة في الحراك المتجدد من أجل فلسطين عدا عن المسؤولية التي يتحملها الداخل الفلسطيني أيضاً والذي يناط به الإبقاء على وهج المقاومة متقداً على الدوام، فطالما كان هناك حراك مقاوم على أرض فلسطين طالما كان ذلك أدعى لمشاركة اكثر اتساعاً وجماهيرية من ناحية الحجم أو النوع خارج الوطن (بيراوي، ٢٠٢٢).

الفرص المتاحة

لا شك ان الفرص المتوفرة للفلسطينيين وأنصارهم في الوقت الراهن لم تكن من قبل بهذا الحجم والاتساع كماً ونوعاً، وهو ما يعني توفر الأدوات التي من شأنها ضمان تحقيق هذه الفرص.

بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ انتشرت وسائل التواصل الاجتماعي حتى غدت متوفرة لدى مليارات من الناس (4.76مليار نسمة يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي (Statista, 2023). فوجود تلك الوسائل شكل فرصة مهمة ساهمت بشكل كبير في نقل الرواية الفلسطينية وتعزيزها على الساحة الدولية إزاء الرواية

الصهيونية. وقد برزت فعالية تلك الوسائل في ظل الحروب التي اندلعت في قطاع غزة لا سيما في معركة سيف القدس في مايو ٢٠٢١م، حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أداة حربية بكل معنى الكلمة لا تقل أهمية في فعاليتها من الناحية السياسية عن فعالية الميدان في أرض المعركة. فقد انبرى كثير من الناشطين ورواد وسائل التواصل الاجتماعي والمشاهير للتعبير عن آرائهم وبث تغريداتهم في تويتر وفيس بوك وإنستغرام وتيك توك وغيرها من وسائل التواصل مما دفع إلى نزول أعداد غفيرة من الجماهير لا سيما الشابة منها في عواصم العالم المختلفة مطالبين بوقف الحرب وإحقاق الحقوق الفلسطينية وعلى رأسها حق تقرير المصير وبناء الدولة. وبات من الواضح ان انتشاراً أوسع في وسائل التواصل عالمياً يعني انتشاراً أوسع للرواية الفلسطينية وتضامناً أكبر من قبل الجماهير (حمود وبيراوي، ٢٠٢٢).

الفرصة الثانية تتمثل بوجود وسائل إعلام عربية أصبحت ماركة مسجلة في مجال الاخبار الدولية. فمنذ بروز قناة الجزيرة على وجه التحديد – وما تبعها من قنوات عملت على محاكاتها – أصبح الخبر الفلسطيني حاضراً في كثير من بيوت الناس عربياً ودولياً. عدا عن الصحافة المكتوبة والمواقع الالكترونية التي حملت المضمون الفلسطيني إلى العالم مستفيدة من التطور التكنلوجي الذي تضاعف في الأعوام الأخيرة (شاكر، ٢٠٢٢). شكل ذلك في حقيقة الأمر إضافة نوعية كانت مغيبة عن كثيرين عبر مراحل الصراع المختلفة. إذ احتكر الاعلام الغربي بشبكاته المنحازة حينذاك الرواية وقام بتعميمها بشكل خدم الرواية الصهيونية في أوساط الجماهير الغربية. وجود القنوات الإعلامية هذه عزز من موقع القضية الفلسطينية دولياً ووفر مواد إعلامية مهمة شكلت رافداً قوياً من روافد الوعي على حقيقة ما يدور على الأرض الفلسطينية.

أما الفرصة الأخرى فتتعلق بوجود شباب فلسطيني يتحدث كل لغات العالم الرئيسية من فرنسية وإنجليزية وإسبانية وإيطالية وغيرها من اللغات، موزعين على الكثير من المواقع المهنية والحرفية والفنية والثقافية عالميا. حيث أرخى ذلك بظلاله الإيجابية على الحراك في أوساط الشتات على كافة الصعد. وقد برز دور هؤلاء في معركة سيف القدس في أيار من العام ٢٠٢١ حيث ساهم كثيرون من تلك القطاعات في توصيل الصوت الفلسطيني والتعبير عنه بكل اللغات. برز ذلك في الجامعات الغربية حيث شكل الناشطون في الحراك الفلسطيني منظمات طلابية كان لها الدور الأبرز في رفع صوت وعلم واسم فلسطين. وقد شكلت مهاراتهم التكنلوجية في استعمال وسائل التواصل الاجتماعي الساحة الأبرز لنضالهم وتضامنهم والتي انعكست تحديداً على الحضور الشبابي في المظاهرات الحاشدة التي شهدها العالم في المناسبة المذكورة.

تشكل عدالة القضية الفلسطينية وإيمان قطاعات واسعة – وتحديداً النخبوية منها – بهذه الحقيقة واحدة من الفرص المتاحة للاستفادة إلى أبعد مدى في حراك فلسطينيي الشتات. فحركات التضامن مع فلسطين مثل (Palestine Solidarity Campaign (PSC)) وحركات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (The (Boycott, Divestment, and (PDS) Sanctions movement وعشرات المنظمات الشبابية في الجامعات الغربية، وحملات التضامن متعددة العناوين شكلت إحدى أهم أدوات الضغط على دولة الاحتلال على

الساحة الدولية من جانب، وتحشيد الرأي العام الغربي لصالح الرواية الفلسطينية من جانب آخر. وهو ما يعطي الحراك الفلسطيني زخماً سياسياً بارزاً ويوفر له إسناداً في معركته مع اللوبي الصهيوني وأنصاره في الغرب.

ولا شك ان النشطاء الفلسطينيين يلعبون دوراً هاماً في التأثير على تلك الحركات والمنظمات سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، كما يقول (بيراوي، ٢٠٢٢)، حيث تلتقي المؤسسة التي يقف على رأسها مع مجموعة أخرى من المنظمات المتضامنة في إطار تنظيم الفعاليات التضامنية المركزية على الساحة البريطانية. بيد أن التأثير السياسي لكل ذلك على السلطات الحاكمة في البلدان التي تنشط فيها تلك المنظمات لا زال هامشياً لاعتبارات تتعلق بتركيبتها الذهنية والسياسية والأيدلوجية على حد تفسير (شاكر،٢٠٢٢).

هذه الفرص وغيرها يمكن استثمارها وتوجيهها من قبل مؤسسات الشتات الفلسطيني على وجه الخصوص ومضاعفة الحراك بما يرفع من شأن القضية وعدالتها في المحافل عامة. وما يؤثر سلباً على تلك الفرص هو تركها للعشوائية والارتجال دون إيلائها ما يلزم من التنظيم وحسن التدبير. لذا فإن بناء المرجعيات الوطنية الفلسطينية ونسج الرؤى الموحدة من شأنه ان يجعل من تلك الفرص أدوات نجاح في بناء مشروع سياسي قادر على فرض معادلات وطنية أو على الأقل تعطيل نقيضها عند الضرورة.

الاستنتاجات

بالنظر إلى طبيعة الحراك الفلسطيني في الشتات وطبيعة الفرص والتحديات فإن من الممكن جداً أن تتحول الأزمة التي نتجت عن أوسلو إلى فرصة يلتقطها الشتات للتأكيد على دوره وحقه في تقرير مصيره واختيار ممثليه في آن واحد. لكن ذلك كله مرهون بوجود مرجعية للحراك تقوده وتوجهه وتوظف جهوده لتحقيق الغايات المرجوة سواء على صعيد المركز – القيادة أو المركز – الوطن على حد سواء. فتأكيد الأجندة الوطنية الفلسطينية المتمثلة بحق العودة والتحرير – كما نص عليها الميثاق الوطني الفلسطيني قبل تعديله – مسألة يملك زمامها الفلسطينيون في إطار عمليات تأطير متجددة يتقدمها خطاب منسق ومتفق عليه. سوى أن غياب المرجعية وبالتالي الرؤية الموجهة من شأنه بعثرة الجهود والإبقاء على حالة اختطاف القرار الفلسطيني في أيدي فئة ترفض الاحتكام الى صندوق الاقتراع.

هذا يقود إلى التعليق على نقاش المرجعية الدائر في المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج. حيث تغيب عما يتم تداوله في أروقة المؤتمر رؤية تقع بين الرؤيتين المشار إليهما. فليس من الضروري أن يشكل المؤتمر – باعتباره الجسم الأهم خلال السنوات الأخيرة في التعبير عن إرادة الشتات – بديلاً كاملاً عن المجلس الوطني الفلسطيني. كما ليس شرطاً ان توجد البيئة الدولية الحاضنة لهذا التوجه. بل يكفي أن يتشكل الجسم المرجعي المطلوب كإطار تمثيلي مواز لا ينازع على الشرعية الدولية في الوقت الراهن، بل يشوش عليها من خلال التعبير عن المواقف الوطنية الأصيلة انطلاقاً من أرضية صلبة تقوم على الانتخاب الحر والنزيه بأدوات

تتغلب على دكتاتورية الجغرافية السياسية. وبالنظر إلى العقول الفلسطينية الموجودة في الشتات والمؤسسات الفلسطينية المنتشرة تقريباً في كل القارات فإن ما يبدو صعباً يغدو ممكناً لا سيما إذا وظفت الموارد المؤسسية والمالية والبشرية المتوفرة على الوجه الأمثل.

في هذا السياق وتحت عنوان ما لا (يدرك كله لا يترك جله) تبدو المقاربة التي تستهدف التغيير من أسفل إلى أعلى (bottom up approach) أكثر معقولية – بالنظر الى الظروف الموضوعية المحيطة – من المقاربة التي تستهدف التغيير من أعلى إلى أسفل (top down approach). حيث يتم تشكيل مرجعيات وطنية تخصصية – كما يؤكد (شاكر، ٢٠٢٢) – وفقاً لموضوع الاهتمام، بدلاً من انتظار تشكيل المرجعية السياسية الكلية التي تحول دونها صعاب عدة. فالجمعيات والمؤسسات الخيرية يمكنها ان تشكل مرجعيتها الخاصة التي من شأنها النهوض بالعمل الخيري وتنظيمه وضبطه. كما يمكن للمؤسسات السياسية في أوساط الشتات الفلسطيني بناء إطار مرجعي ناظم لعملها وموجه لها أيضاً. ويمكن فعل ذات الشيء بالنسبة الى المؤسسات الثقافية والتراثية والأكاديمية والنقابية حيث تقف تلك الأجسام عند مسؤولياتها على ضوء خط متفق عليه يستهدف الاستفادة من التجارب والخبرات، وعدم تعارض المؤسسات أو تضارب مصالحها أو التكرار السلبي لأعمالها.

يمكن جراء ذلك كله الخروج بعدد محدد من المرجعيات التخصصية، ومن ثم تشكيل هيكل يجمع بينها ويوظفها وطنياً بما يخدم المشروع الوطني الفلسطيني ويسد الثغرات القائمة فيه على الصعد السياسية وغيرها (عمرو، ٢٠٢٢). بهذا الشكل يمكن للشتات الموجود على هامش القيادة الفلسطينية – المركز، والبعيد عن الوطن – المركز أن يتحول كذلك إلى فاعل مؤثر.

صحيح أن العمل القائم في الشتات يؤثر في زوايا عدة إلا أن وجود المرجعيات التخصصية وتشكيل الهيكل التنسيقي المرجعي لتلك المرجعيات على قاعدة الالتزام برؤية موحدة قائمة على حق العودة والتحرير الكامل، ومن ثم توفير الإمكانات اللوجستية اللازمة لنشاطه من شأنه أن يضاعف الفائدة ويحوّل المجموع الفلسطيني في الشتات إلى طرف لا يمكن القفز عنه أو تجاهله في أيّ من القرارات المصيرية التي تخصه. بل يمكنه في الحقيقة أن يتحوّل بذلك إلى طرف يفرض المعادلات السياسية بدلاً من بقائه هامشاً سلبياً أو ضعيفاً. من وجهة نظر (التميمي، ٢٠٢٢) فإن التمهيد لأوسلو كان عبر تهميش الاتحادات الشعبية وتقييد دورها وتدجينها، لذا فإنه لا يرى أن يتم التخلي عن هدف الإطاحة بقيادة المنظمة غير الوطنية، ولكن على قاعدة التمسك بالبيت باعتبار الأخير منجز تعمد بتضحيات شعبية كبيرة وليس ملكاً لحركة فتح أو حكراً عليها. وهو ما يؤكد من وجهة نظره ضرورة إعادة إحياء الاتحادات الشعبية وتعبئتها وصولاً إلى الفرصة التي يتم من خلالها إسقاط القيادة الحالية واستبدالها بقيادة وطنية ديمقراطية.

أزمة أوسلو وانعكاسها على كل الحالة الفلسطينية سواء في الداخل أو الشتات يمكنها أن تتحول إلى فرصة تجعل من الشتات فاعلاً قوياً لا سيما في ظل تخلي قيادة منظمة التحرير عن موضوعهم واستعدادها

للمساومة على مصيرهم. الفرصة الممكنة في هذا الإطار تقتضي ديمومة الفعل والحراك المنظم والفاعل على نحو يبقي على حضور الشتات في المشهد الوطني العام ومن ثم البناء عليه تدريجياً لتنحية القيادة المتنفذة في منظمة التحرير تمهيداً لعقد انتخابات ديمقراطية وشفافة تقود الشعب الفلسطيني وتفرض خياراته الحرة. ولكي يتم هذا الأمر لا بد وأن يدعم الشتات مادياً ومعنوياً لتمتين علاقاته ونضالاته وتمكينه من النهوض بقضيته إعلامياً وسياسياً.

الخاتمة

اتفاقيات أوسلو كانت علامة فارقة في تاريخ حراك فلسطينيي الشتات. فعلى الرغم من حالة الإحباط التي أصابت جزء من الفلسطينيين جراء انتهاء م ت ف إلى هذا المسار الا أن ذلك شكل بالنسبة لجزء آخر محفزاً للقفز عن القوالب التي حكمت عمل الحراك قبل أوسلو. فقد أخذ كثيرون على عاتقهم العمل والنشاط مدفوعين بالفراغ الذي خلفته المنظمة برحيلها إلى داخل فلسطين وتحولها من منظمة تحرير إلى منظمة تمرير للقرارات (حسب الطلب) وتسويق للعلاقة الأمنية والوظيفية مع المحتل.

من المهم التأكيد على أن حراك ما قبل أوسلو ترك إرثاً في العمل الوطني أغنى وأثرى الحركة الوطنية، وبنى وعياً وأحيى هوية كانت في طريقها إلى الضياع. سوى أن الحراك بعد أوسلو انطلق إلى رحاب أوسع وامتد كماً ونوعاً ليعم قارات العالم مدفوعاً بحركات تضامنية عبرت عن ذاتها بقوة في العديد من المناسبات لا سيما أوقات الحروب على غزة والأزمات التي أحدثها الاحتلال في القدس وغيرها.

غياب المرجعية بما يعنيه من غياب للرؤية الناظمة لعمل الشتات يشكل آفة أجمع المراقبون على أهميتها وضرورة التخلص منها والخروج من حالة التهميش التي ارادت للشتات أن يظل هامشاً غير فاعل يدور في فلك المركز كيفما دار. بيد أن هذا الهامش لم يركن إلى حالة الفراغ أو العجز التي انتابت المركز بشقيه القيادة والوطن، بل اضطلع بدوره في رفض التهميش، والإصرار على أن يكون جزء من القرار الوطني الذي يسعى لتحريره من حالة الهيمنة التي يعيشها على يد القيادة الحالية للمنظمة.

مما تم استعراضه والخلوص إليه يتبين أن هناك فرصاً كبيرة، ولكنها تحتاج إلى بناء مرجعية واعية تبدأ من أسفل إلى أعلى بهدف واضح ومحدد يعنى بالمشروع الوطني الفلسطيني على النسق الذي كان عليه قبل أوسلو، قوامه المقاومة الواعية.

المصادر

1- حسين، حمدي علي. (٢٠٢٢). ***الاتحادات الشعبية الفلسطينية بعد " أوسلو"، تحولات الدور والمكانة***، ورقة مقدمة في ورشة عمل بعنوان "التحولات في الفواعل السياسية والمؤسسات الفلسطينية بعد أوسلو". نظمها مركز رؤية للتنمية السياسية ومركز الشرق ومنتدى الشرق للأبحاث الاستراتيجية. (١٩-٢٠ آذار، ٢٠٢٢)

2- حمود، طارق. (٢٠٢٢). ***نضال فلسطينيي الخارج وتحولاته بين رؤى التحرر ومشروع الدولة*** (ورقة تحليلية). (مركز الجزيرة للدراسات)

3- خوري، رمزي. (٢٠١٩). ***لقاء العدد: الصندوق القومي الفلسطيني تحت المجهر***. (مجلة شؤون فلسطينية ع ٢٧٧).

4- زيادة، أديب. (٢٠١٧). ***بريطانيا والاعتراف بالدولة الفلسطينية قراءة في قرار مجلس العموم البريطاني***. (مجلة دراسات شرق أوسطية، مج ٥٧، ع ١٥٦).

المواقع الألكترونية

5- إسرائيل تفشل بمنع مركز العودة التمتع بالصفة الاستشارية الأممية. (موقع عربي ٢١، ٢٠١٥/٧/٢١م). متوفر على https://cutt.us/vz3Qt.. تمت الزيارة بتاريخ.٢٠٢٢/١٥م

6- إلياس كرام. تواطؤ بريطاني جنّب ليفني الاعتقال في لندن. الجزيرة نت، ٢٠١٦/٧/٤م. متوفر على الرابط https://cutt.us/ZCM6Y تمت الزيارة ٢٠٢٢/٧/١٢

7- برنامج (ما خفي أعظم). (٢٠/١٠/ ٢٠١٩). الصندوق الأسود. الجزيرة نت، متوفر على الرابط https://2u.pw/rHxixs ، تمت الزيارة ٢٠٢٢/٧/١٥

8- التنفيذية تعقد اجتماعا لها برئاسة الرئيس محمود عباس، في مقر الرئاسة بمدينة رام الله. (٢٠٢٣/٥/٤). الجمعية العامة للأمم المتحدة. قرار رقم ٣٣٧٩ (الدورة ٣٠) ١٩٧٥/١١/١٠

9- صالح، محسن. (٢٠٢٣/٥/٢٨). عُرسَان وطنيان لفلسطينيي الخارج. موقع عربي ٢١، متوفر على الرابط https://2u.pw/CgCA7i ، تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٨).

10- عتيق، منير. (٢٠٠٤/٦/٢٢). *اللاجئون الفلسطينيون يرفضون تنازلات عرفات*. الجزيرة نت، متوفر على الرابط https://2u.pw/XpXB66 ، تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢

11- القاسم، أنيس. (٢٠١٧). المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج – إسطنبول، موقع فلسطينيو الخارج على الفيسبوك. متوفر على الرابط https://www.facebook.com/PalesAbroad/videos/776024663612110/ تمت الزيارة 15/7/2022

12- المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج. متوفر على الرابط https://palabroad.org/ar. الزيارة بتاريخ ١٥/ ٢/ ٢٠٢٣

13- مؤتمر فلسطينيي أوروبا. متوفر على الرابط https://alawdah.eu/ الزيارة بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٠

14- مؤسسة الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية. (٢٠٠٩/٥/٢٨). الجزيرة نت، متوفر على الرابط https://cutt.us/P2qTa تمت الزيارة ٢٠٢٢/٧/١٤م

15- مركز العودة الفلسطيني. متوفر على الرابط https://prc.org.uk/?lang=ar. تمت الزيارة ٢٠٢٣/١/١٥

16- موسى، رائد. (٢٠٢٠/٢/٥) ٢٠٢٠ضغوط بريطانية على صندوق انتربال تعصف بحياة آلاف الفقراء في غزة. الجزيرة نت، متوفر على الرابط https://cutt.us/FD6cJ تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٨

17- الموقع الالكتروني لمنظمة التحرير الفلسطينية. متوفر على الرابط http://www.plo.ps/article/59389/ تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٥.

18- الهور، أشرف. (5/21/ 2023). مؤتمر "فلسطيني أوروبا" يثير مخاوف المستوى الرسمي.. والمنظمة ترفع الكرت الأحمر بوجه المشاركين من المجلس الوطني. جريدة القدس العربي، متوفر على الرابط https://2u.pw/Dmhi9n ، الزيارة بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢١.

19- الهور، أشرف. (٢٠٢١/٩/٢٦). *السودان اعتقل عشرات الفلسطينيين قبل التحفظ على " أموال حماس" ومخاوف من حملة ضد أنصار الحركة*. جريدة القدس العربي، متوفر على الرابط https://cutt.us/1v98j تمت الزيارة ٢٠٢٣/٢/١٠

20- وكالات، (٢٠١٤/٢/١٧). عباس: لن نغرق إسرائيل باللاجئين. الجزيرة نت، متوفر على الرابط https://2u.pw/Rn0BDw ، تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٠

The References

21- Aljazeera Investigations. (23/3/2003) **Palestine Papers: Meeting Minutes**: Saeb Erekat and Karel de Gucht (Belgian FM). Available at http://transparency.aljazeera.net/files/5177.PDF, accessed on 15/7/2022.

22- American Muslims for Palestine website. (2018). **Palestine Advocacy Day & Training. Available at**, https://www.ampalestine.org/organize/campaigns/2018-palestine-advocacy-day-training , accessed on 20 July 2022.

23- American Muslims for Palestine website.(2017). **Action alert: Support defense fund for Palestinian American professor under attack.** Available at, https://www.ampalestine.org/advocate/action-alert/support-defense-fund-palestinian-american-professor-under-attack , accessed on 10/7/2022

24- Buechle, Steven M. (2004). **The Strange Career of Strain and Breakdown Theories of Collective Action.** In Snow; Soule; Kriesi (eds.). The Blackwell Companion to Social Movements. Oxford: Blackwell.

25- Canary Mission: https://canarymission.org/students, accessed on 12/7/2022.
26- Celmara Pocock & Siân Jones (2017**). *Contesting the Center*.** Heritage & Society, 10:2, 99-108, available at, https://doi.org/10.1080/2159032X.2018.1457301 , accessed on 15/6/2022
27- Chaffe, Dave. (22/8/2022). Global Social Media Statistics Research Summery 2022. (Smart Insights, https://www.smartinsights.com/social-media-marketing/social-media-strategy/new-global-social-media-research/
28- Edelman, M. (2001). ***Social movements: changing paradigms and forms of politics***. *Annual review of anthropology*, *30*(1), 285-317.
29- Edwards, Bob; John D. McCarthy (2004). **"Resources and Social Movement Mobilization"**. In
30- Snow; Soule; Kriesi (eds.). The Blackwell Companion to Social Movements. Oxford: Blackwell.
31- I24 News. (5/10/2018). Israel bars visitors based on intelligence from Canary Mission website: report, available at https://www.i24news.tv/en/news/international/185649-181005-israel-bars-visitors-based-on-intelligence-from-canary-mission-website-report , accessed on 10/7/2022
32- Morrison, Suzanne (2015) **The boycott, divestment, and sanctions movement: activism across borders for Palestinian justice**. PhD thesis, London School of Economics and Political Science.
33- PSC Annual report. (2021). Available at, https://www.palestinecampaign.org/wp-content/uploads/PSC-annual-report-2021-v4.pdf, accessed on 15/7/2022.
34- Snow, David A. (2004). **Framing Processes, Ideology, and Discursive Fields**. In Snow; Soule; Kriesi (eds.). The Blackwell Companion to Social Movements. Oxford: Blackwell.
35- Snow, David A.. Soule, Sarah A.. Kriesi, Hanspeter. (2004). **Mapping the Terrain**. In Snow; Soule; Kriesi (eds.). The Blackwell Companion to Social Movements. Oxford: Blackwell.
36- State of Israel; Ministry of Strategic Affairs and Public Diplomacy. (2019). ***Terrorists in Suits; the Ties Between NGOs promoting BDS and Terrorist Organizations***. Report No.1). Available at https://www.gov.il/BlobFolder/generalpage/terrorists_in_suits/en/De-Legitimization%20Brochure.pdf
37- Statista. (2023). **Number of internet and social media users worldwide as of January** 2023. Available at, https://www.statista.com/statistics/617136/digital-population-worldwide/. Accessed on 10/1/2023.
38- Stepan, A. (1999). ***Federalism and democracy: Beyond the US model***. Journal of Democracy, 10(4), 19-34
39- Svenja Gertheiss (2016). **Diasporic Activism in the Israeli- Palestinian Conflict**. (New York, Routledge).
40- Williams, R. (2004). **The Cultural Contexts of Collective Action: Constraints, Opportunities, and the Symbolic Life of Social Movements**. In Snow; Soule; Kriesi (eds.). The Blackwell Companion to Social Movements. Oxford: Blackwell.

المقابلات

41- بيراوي، زاهر. (٢٠٢٢/٧/١٦) مقابلة شخصية مع الكاتب
42- التميمي، نواف. (٢٠٢٢/٧/٢٥) مقابلة شخصية مع الكاتب
43- حمود، طارق. (٢٠٢٢/٧/١٤) مقابلة شخصية مع الكاتب
44- خوري، سمعان. (٢٠٢٢/٧/٢٠) مقابلة شخصية مع الكاتب
45- زيادة، خليل. (٢٠٢٢/٧/١). مقابلة شخصية مع الكاتب
46- الزير، ماجد. (٢٠٢٢/٧/١٧) مقابلة شخصية مع الكاتب
47- سعيد، عطا الله. (٢٠٢٢/٧/٢٥). مقابلة شخصية مع الكاتب
48- شاكر، حسام. (٢٠٢٢/٧/١٥) مقابلة شخصية مع الكاتب
49- عمرو، محمد ياسر. (٢٠٢٢/٧/١٢) مقابلة شخصية مع الكاتب